

عُمَّال مصرحُرَّاس الصناعة المصرية

ملفالعدد



- 10 ملايين مواطن.. حجم العمالة غير المنتظمة
- صُنِع في مصر من فكرة إلى نجاح تخطى الحدود
 - العمال.. أمل مصرفي تعظيم الإنتاج



تاريخ نشأة النقابات العمالية في مصر

العمال.. أمل مصر في تعظيم الإنتاج

تعرف على قصة عيد العمال..

التعليم الفني.. أول الطريق

أجيال العصر الرقمي

مصر بها أكثر من ٦ ملايين بائع متجول

يحدث ولكن!

العمالة غير المنتظمة

بقلم رئيس مجلس الإدارة



د. ق. أندريه زكى

العمال..

أمل مصر في تعظيم الإنتاج

تخيلتم يومًا مجتمعنا المصري بدون عمال ١٤ أو أن المجتمع عبارة عن رجال هل دين وفلاحين وموظفين وأطباء وصيادلة ومحامين ومحاسبين ومهندسين وعلماء ومفكرين ومثقفين فقط دون أن يكون من بينهم عمال وعاملات؟!

لا أظن أن الحياة تستقيم من دون العمال، كما أنها لن تستقيم أيضًا بدون أي فئة من فئات المجتمع، لأن الحياة تقوم على التكامل والمشاركة والتعاون بين مختلف فئات الناس.

من هنا كان اهتمامنا بالعمال في العدد الجديد من مجلة "رسالة النور"، خاصة وأنه في أول شهر مايو من كل عام يأتي الاحتفال، في مصر وفي غيرها من بلاد العالم، بعيد العمّال.

وهي فرصة جيدة لنشكر كل عامل وعاملة، في كل مصنع ومؤسسة وشركة، وفي كل موقع ومكان وهيئة، على ما يقدمونه وما يقومون به من أعمال تضيف الكثير لرصيد الدولة من الإنتاج، وبالتالي مساهماتهم في الناتج المحلى والدخل القومي، ففي تقديري أن العمال أساس رئيس وعمود مهم من أعمدة بناء الجمهورية الجديدة، التي تقوم على تشجيع العمل الجاد وزيادة الإنتاج، وتسهيل بناء المصانع ودعم المدن الصناعية في القاهرة وفي محافظات

إنني أفرح كثيرًا حين أقرأ عبارة "صُنع في مصر" على بيانات أي منتج، وهو شعار لا بد أن نسترده بقوة، وأن يصير هو "الترند"؛ أي التوجه السائد بين المصنوعات والمنتجات، وأن يكون على المعروضات في المحلات الصغيرة و"المولات" الكبيرة.

أتمنى أن نصل -كما يقولون- إلى أن نصنع كل شيء "من الإبرة للصاروخ"، فقد أكد عدد من الباحثين في أبحاثهم ودراساتهم أن المجتمع المصري مجتمع مستهلك أكثر منه مجتمع منتج! هنا علينا العمل على تقليل الاستهلاك لصالح زيادة الإنتاج، وتقليل الاستيراد لصالح زيادة التصدير.

وليتنا نحافظ على العمال المهرة، ويقولون عنهم "الأسطوات"، وأن يتم تكليف كل "أسطى" بتدريب مجموعة من "الصبية"، يتعلمون أصول المهنة على يديه، فتستمر المدرسة المهنية، وتنتقل التجارب والخبرات من جيل الكبار إلى جيل الشباب، ما يُساهم في ترسيخ

وإذا كانت الدولة المصرية تهتم بالعمال وتنفذ بعض المبادرات الاجتماعية المهمة في هذا الشأن، فإن علينا أن نواصل هذا الجهد في مجال دعم العمال وتمكينهم اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، عبر مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والارتقاء بمختلف أوضاعهم المجتمعية. لأنهم حقًا يستحقون كل رعاية ودعم واهتمام.



يُمثل العمال مُكونا مُهمًا وأساسيًا من مكونات المجتمع المصري، بل وكل مجتمع يسعى للنهضة والبناء والنمو وتعظيم قيم العمل، التي ترتبط بمجموعة أخرى من القيم مثل احترام الوقت واستثماره وتعظيم الإنتاج وتقليل الاستهلاك.. وغيرها من قيم وسلوكيات. والعُمَال -مثل أي فئة في المجتمع- لهم تطلعات وآمال وأحلام، مثلما لهم هموم ومشكلات، وهم أيضًا يواجهون صعابًا وتحديات. في هذا الإطار يأتي الملف الجديد من "رسالة في هذا الإطار كيف يمكن أن ينتشر شعار صُنع

في مصر؟ ودور الدولة وجهودها في دعم العمال من خلال إطلاق عدة مبادرات ومشروعات، ونناقش بعض القضايا مثل الباعة الجائلين والعمالة غير المنتظمة، ونلقي الضوء على النقابات العمالية من حيث نشأتها وأهميتها، والمدن الصناعية الجديدة وأبرز تحدياتها وفرص نموها، وظروف العاملين فيها، ونتذكر قصة عيد العمال، وصورتهم على الشاشة في الأفلام السينمائية. ونختتم الملف بمقال عن التعليم الفني باعتباره أول الطريق في نشر ثقافة الإنتاج.

أعد الملف:

أحمد مصطفى علي- أمنية فوزي- أميرة عبد الفتاح- فريد إدوار- محمد بربر- محمد وائل- كريستينا عادل تحرير:

التعليم الفني.. أول الطريق



د. رامي عطا صديق



لتنكرر الدعوة بين الحين والآخر إلى الاهتمام بالتعليم الفني، الزراعي والصناعي والتجاري والفندقي، وهو يتنوع بين مدارس السنوات الثلاث ومدارس السنوات الخمس، بتخصصات كثيرة ومتشعبة، حيث دعت كثيرٌ من الكتابات الصحفية إلى وجوب اقتران التعليم النظري بالتعليم العملي، والتركيز على التعليم الفني بأنواعه المختلفة، إعمالا بمبدأ "يجب ألا يعيش الطالب ليتعلم وإنما يتعلم ليعيش"، وأن التعليم الفني يمنح الطلاب ثقة كبيرة ودرجة عالية في الاعتماد على النفس وإمكانية البدء في تنفيذ مشروعات صغيرة عقب التخرج، دون انتظار وظيفة حكومية، ما يُعد الطلاب لمواجهة معترك الحياة وتحقيق الذات، بالإضافة إلى تلبية تطلعات

الدولة في التنمية. أصبح الاهتمام بالتعليم الفني (العملي) ضرورة واحتياجًا أساسيًا، ولعله الأمر الذي عبَّرت عنه المادة ٢٠ من دستور سنة ٢٠١٤م التي تنص على أن

"تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافةً، وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل".

أقدُّم هنا بعض الاقتراحات والأفكار:

- تطوير مناهج التعليم الفني وبرامجه التعليمية بما يناسب مصر القرن الحادي والعشرين، واحتياجات سوق العمل؛
- الإعداد الجيد للمدرِّسين وتوفير الاحتياجات والإمكانيات المطلوبة من عدد وآلات وخامات وورش ومعامل؛
- توعية طلاب المدارس منذ المرحلة الابتدائية بأهمية هذا النوع من التعليم، عبر المناهج والأنشطة المختلفة التي تبين أهمية كل مهنة وحرفة، وأنه لا

- غنى عن الفنيين في مختلف المجالات والقطاعات؛ عقد بروتوكولات تعاون بين مدارس التعليم الفني ومؤسَّسات المجتمع، الحكومية وغير الحكومية، في إطار مشاركتها المجتمعية، لتدريب الطلاب نظير مكافآت تتناسب مع مشاركتهم في العملية الإنتاجية؛ الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا النوع من التعليم عبر التعاون المشترك وتبادل التجارب والخبرات؛
- أن تتحول المدارس الزراعية والصناعية والتجارية والنجارية والفندقية إلى مدارس إنتاجية، لها منافذ بيع ومعارض دورية ما يُعد خدمة للمجتمع، ومجالًا خصبًا للعمل أمام المدرِّسين والطلاب، يزيد من كفاءة الدارسين وفاعليتهم في المجتمع؛
- حث الجهات المانحة للقروض، مثل البنوك والصندوق الاجتماعي للتنمية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال توفير المنّح والقروض والتدريب على إعداد دراسات الجدوى وإجراءات التقييم والتقويم... إلخ، على تبنّي خريجي تلك المدارس، ومساعدة الجادين منهم في تنفيذ مشروعات صغيرة، وهناك الكثير من قصص النجاح في هذا الشأن؛
- تصحيح الصورة الذهنية عن التعليم الفني، وتأكيد أنه ليس تعليمًا يخص الفقراء وحدهم أو الفاشلين من أبناء المجتمع، حيث يفضل البعض التعليم العالي النظري بغية الحصول على شهادة عالية بغض النظر عن جدواها وفائدتها للدارس والمجتمع، وهنا يأتي دور الإعلام في توضيح حقيقة التعليم الفني عند الجمهور وأولياء الأمور منهم، وترغيب الطلاب فيه، بالتركيز على احتياجات البلاد ودوره في علاج الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتأكيد أن العمل الشريف ليس عارًا بل مدعاة للكرامة والفخر.



صُنِع في مصر

من فكرة إلى نجاح تخطى الحدود

تقرير: أميرة عبد الفتاح

أطلقت وزارة التجارة والصناعة المصرية استراتيجية جديده تهدف إلى مضاعفة معدل النمو الصناعي وتعميق الصناعة المحلية، وهي أول علامة مصرية مسجِّلة باسم "بكل فخر صنع في مصر"، وذلك لتحقيق هدف أساسي هو تفعيل الاعتماد على المنتج المحلي، بما يُساهم في مضاعفة معدل النمو الصناعي ومساندة المنشات الصناعية في تطبيق أعلى معايير الجودة ونظم الإدارة وذلك في أغسطس ٢٠١٦م.

وتُعتبر العلامة ملكية حصرية لوزارة التجارة والصناعة وتُمنح بواسطة مركز تحديث

الصناعة للمنشآت الصناعية المؤهلة من القطاعين الخاص والحكومي، ومع مرور السنوات تحولت العلامة لشعار خاص بالمنشآت التي تطبق معايير الجودة الشاملة المعتمدة من جهات الاعتماد المصرية أو الدولية وتُميز المنشآت المُصنَعة لمنتج مصري عالى الجودة.

معدل نجاح الصادرات الغذائية المصرية حققت صادرات مصر من الصناعات الغذائية ارتفاعًا تاريخيًا خلال العام الماضي (٢٠٢٣م)،

الصادرات إلى الدول العربية تتصدر

قائمة أهم المجموعات الدولية

المستوردة للأغذية المصرية

زادت بقيمة ٢٠٢ مليون دولار، وبنحو ١٤٪ لتبلغ حوالي ١,٥ مليار دولار، مقارنة بحوالي ٥,٥ مليار دولار، عام ٢٠٢٢م.

وأظهر التقرير السنوي الصادر عن مجلس التصدير للصناعات الغذائية، أن الصادرات إلى الدول العربية تصدرت قائمة أهم المجموعات الدولية المستوردة للأغذية المصنعة المصرية خلال عام ٢٠٢٣ بقيمة ٧,٦ مليار دولار، تمثل نسبة نمو في القيمة ١٧٪، يليها الاتحاد الأوروبي بقيمة ٨٨٤ مليون دولار بنسبة نمو ١٥٪، وتمثل ١٧٪ من إجمالي الصادرات، الدول الأفريقية غير العربية بقيمة ٢٦٤ مليون دولار، وتمثل ٨٪ غير العربية بقيمة ٢٦٤ مليون دولار، وتمثل ٨٪ من إجمالي الصادرات، الدول المتعدة من إجمالي الصادرات، الدول المتعدة من إجمالي الصادرات، وحققت نسبة نمو في قيمة الصادرات بلغت ٢٢٪، الولايات المتحدة

الأميركية بقيمة ٢٣٣ مليون دولار وتمثل ٤٪ من إجمالي الصادرات محقِّقة نسبة تراجع بلغت ٥٪، باقي المجموعات الدولية بقيمة ٧٤٥ مليون دولار والتي تمثل ١٥٪ من إجمالي الصادرات الغذائية المصرية خلال نفس الفترة ومحققة نسبة نمو ١٤٪، وفقًا لتقرير نشرته وكالة أنباء الشرق الأوسط.

وأكد المجلس أن القيم الإيجابية في الصادرات نتيجة جهود الشركات المصرية المنتجة والمصدرة للأغذية المصنعة والتزامها بأعلى المواصفات الدولية التي سمحت لها باختراق مختلف أسواق العالم، وكذلك نتيجة الجهود الترويجية والتسويقية التي قادها مجلس التصدير للصناعات الغذائية خلال الفترة السابقة، بالتعاون ودعم وزارة التجارة والصناعة والجهات ذات الصلة بالمنظومة التصديرية.

معدلات تصدير الصناعات الكيماوية والأسمدة

وفي تصريحات لرئيس مجلس التصدير المصري للصناعات الكيماوية والأسمدة خالد أبو المكارم، قال إن قيمة صادرات مصر من الصناعات الكيماوية والأسمدة بلغت ١,٣٦ مليار دولار خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٤م. والأسمدة خلال يناير وفبراير الماضيين نحو والأسمدة خلال يناير وفبراير الماضيين نحو التي تُعد ركيزة محورية للدولة فيما يتعلق التي روارد النقد الأجنبي.

وتجاوزت قيمة صادرات مصر من الصناعات الكيماوية والأسمدة حاجز 7 مليارات دولار في ٢٠٢٣م، مقابل ٦٣,٨ مليار دولار تقريبًا في عام ٢٠٢٢م، بتراجع نسبته نحو ٣٠٪.

والجدير بالذكر أن القطاع يستهدف زيادة في صادراته خلال عام ٢٠٢٤م بنسبة من ١٠٪ إلى ٢١٪ عبر توسيع قاعدة التصدير، وهناك سعي دائم من المجلس لإيجاد الفرص الاستراتيجية للشركات أعضاء المجلس للتصدير إلى أسواق جديدة وإثبات قدرة المنتج المصري على التنافس في الأسواق الكبرى.

وتُعد الطاقة التشغيلية لشركات الأسمدة والبتروكيماويات، متفاوتة وقد تصل إلى ٢٠٪ من تكلفة الإنتاج بحسب نوع العملية والتكنولوجيا المُستخدمة بالصناعة، حيث إن توريدات الغاز الطبيعي إلى المصانع ومدى توفره مرهونة بعوامل محلية بالسوق المصرية-إنتاج واستهلاك- وأخرى خاصة بالعلاقات التجارية مع الدول المصدرة للغاز.



الحكومة المصرية تخطط لمضاعفة صادراتها الصناعية على مستوى كافة القطاعات

يستهدف المجلس دخول أسواق جديدة عبر منتجات القطاع الكيماوية والأسمدة خلال ٢٠٢٤، مشيرًا إلى تنوع الأسواق المستوردة للمنتجات المصرية إذ استحوذت أسواق إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وعدد من الدول العربية على النصيب الأكبر من صادرات المواد الكيماوية والأسمدة المصرية.

وتولي الحكومة المصرية أهمية كبيرة حاليًا لتنمية وتطوير قدرات المصدِّرين والمصنعين وتحسين الكفاءات الإنتاجية للمصانع الخاصة بهم ورفع القدرات الإنتاجية لها ووضع خطة إستراتيجية تتضمن مضاعفة صادرات القطاع من خلال استهداف أسواق ومنتجات جديدة. وفي هذا الصدد نشرت غرفة الصناعات المصرية أن الزيادة في صادرات مصر من الأسمدة والصناعات الكيماوية خلال يناير وفبراير والصناعات الكيماوية خلال يناير وفبراير الماضيين تراوحت بين ٢٥ و٣٠٪ عن نفس الفترة من العام الماضي.

وأشارت إلى التركيز على فرص التعاون والاستثمار الاستراتيجي بين أسواق الخليج وإفريقيا والسوق المصرية التي تُعد سوقًا مركزيًا وامتدادًا استراتيجيًا للصناعات البتروكيماوية والأسمدة.

وتخطط الحكومة المصرية إلى مضاعفة صادراتها -خاصة الصناعية- على مستوى كافة القطاعات ومنها الصناعات الكيماوية

والأسمدة، دعمًا لاستراتيجية الحكومة الرامية لتعزيز موارد النقد الأجنبي وزيادة تدفقاته السنوات القادمة.

معوقات تصدير المنتجات المصرية

المستهلك يبحث عن الجودة العالية بأقل تكلفة، وهذا ما تسعى إليه الأسواق المصرية وهي سياسة تتبناها الدولة المصرية بتوجيهات من القيادة السياسية من دعم المنتج المصري، ورفع شعار "صُنع في مصر" وزيادة كمية الصادرات سواء كان للسوق المحلي أو التصدير للخارج، حيث إن الإنتاج للسوق المحلي هو استعاضة المنتج الوارد، واستبداله بمنتج مصري، ما يؤدي إلى توفير في فاتورة الاستيراد بالعملة الأجنبية.

يوجد العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه قطاع الصادرات المصرية متمثلة في مشكلة البيروقراطية، وحلها يتمثل في تسهيل الإجراءات التي تؤدي إلى دعم الصناعة والاستثمار وتشجيع المنتج المصري، وتفعيل السياسات الإنتاجية بشكل عام، والاستمرار في الخطوات التي اتخذتها الدولة من إصلاحات هيكلية.

وتأكيدًا على ما سبق تم النهوض بهذا القطاع بشهادة عدد من المؤسسات الدولية بتحسن مركز مصر النسبي في قطاع الصادرات وتقدمها بـ ٤ مراكز على المستوى العالم حيث أصبحنا نحتل الترتيب ٦١ بعدما كان ٦٥، والمأمول هو المزيد من النجاح والنمو لقطاع التصدير في مصر.

البيروقراطية أبرز المعوقات..
والحل تسهيل الإجراءات ودعم
الصناعة والاستثمار



أبرزها "برأمان" و"أصلها مصري"..

5 مُبادرات رئاسية لدعم العمالة غير المُنتظمة

تقرير: أمنية فوزي

منذ أن أدى الرئيس عبد الفتاح السيسي اليمين الدستورية؛ لولايته الرئاسية الأولى في ٨ يونيو ٢٠١٤م، فإنه أولى اهتمامًا كبيرًا بملف الأيدي العاملة، من خلال استراتيجية شاملة؛ تستهدف النهوض بأوضاع هذه الفئة لتوفير حياة كريمة لهم.

وقد نجحت الدولة المصرية في خفض مُعدلات البطالة رغم الأزمات العالمية، والحرص على تحسين أجور العمال والموظفين وأصحاب المعاشات، ورفع الحد

الأدنى للأجور إلى ٣٥٠٠ جنيه للعاملين بالقطاع العام، بعد أن كان ٧٠٠ جنيه في عام ٢٠١٢م.

تحسين الأجور

شهد الهيكل العام للأجور في مصر تغييرًا جذريًا، فلم تتوقف تكليفات الرئيس عبد الفتاح السيسي للحكومة بضرورة ضبط الأجور ورواتب العاملين بالدولة، ولكنها شملت إصلاحات هيكلية على تنظيم العمل داخل الحكومة؛ ليتم إقرار قانون الخدمة المدنية برقم ٨١ لسنة ٢٠١٦م، ليتم بعدها إصلاح هيكلي لحوافز، وبدلات، ومكافآت العاملين بالدولة، بصورة عادلة وفقًا للكفاءة.

وشهدت مصر ٦ زيادات بالحد الأدنى لأجور العاملين، خلال ٨ سنوات من حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي، وجاءت على النحو التالى:

 الزيادة الأولى في عام ٢٠١٧م: "٢٠٠ جنيه زيادة"، صدور قرار بزيادة الحد الأدنى للأجور من ١٢٠٠ إلى ١٤٠٠ جنيه.

۲- الزيادة الثانية في مارس ٢٠١٩م: "٢٠٠ جنيه"، صدور قرار بزيادة الحد الأدنى للأجور من ١٤٠٠ جنيه إلى ٢٠٠٠ جنيه، بنسبة زيادة ٤٢٠٨٪، وترتب عليه زيادة مرتبات جميع الدرجات الوظيفية.

٣- الزيادة الثالثة في مارس ٢٠٢١م: "٤٠٠ جنيه"، وصدور

قرار بزيادة الحد الأدنى للأجور إلى ٢٤٠٠ جنيه بدلًا من ٢٠٠٠ جنيه، بزيادة ٢٠٠.

 ٤- الزيادة الرابعة في أبريل ٢٠٢٢م: "٢٠٠ جنيه"، وصدور قرار بزيادة الحد الأدنى للأجور إلى ٢٧٠٠ جنيه، بزيادة ٢٠٠ جنيه بنسبة ١٢,٥٠٪.

 الزيادة الخامسة في أكتوبر ٢٠٢٢م: "٣٠٠ جنيه"، صدور قرار بزيادة الحد الأدنى للأجور إلى ٣٠٠٠ جنيه، من خلال علاوة استثنائية ٣٠٠ جنيه، تضاف إلى أساسي المرتب.

آ- الزيادة السادسة في ۲ مارس ۲۰۲۳م: "۱۰۰۰ جنيه، للدرجة جنيه"، ليصبح الحد الأدنى للأجور ۳۵۰۰ جنيه، للدرجة السادسة العمالية، أدنى الدرجات الوظيفية في الجهاز الإداري للدولة.

المُبادرات الرئاسية للعمال

وكانت وزارة التضامن الاجتماعي قد كشفت عن إطلاق مبادرات لدعم العمالة غير المُنتظمة منذ ٢٠١٤م، وحتى الآن، حيث تقدم الوزارة الدعم من خلال عدد من المُبادرات، لتوفير مشروعات صغيرة لهم، وتوفر لهم الرج والحياة الكريمة.

مُبادرة "برأمان"

وأشارت وزارة التضامن الاجتماعي، في تقرير إنجازات ولا السنوي، إلى أنه تم إطلاق مُبادرة "بر أمان" لرعاية صغار الصيادين؛ حيث تم توفير إعانات ومساعدات لإجمالي ٤٢ ألفًا من صغار الصيادين والصائدات، من خلال تحديث مراكب الصيد، وتوفير شباك صيد، وبدل صيد، بإجمالي تكلفة ٥٢ مليون جنيه، كما تم صرف تعويضات لـ ٢٤٥٠ صيادًا، و٨٤٨ صاحب مركب من العاملين في بحيرة السد العالي، بمحافظة أسوان، وبعيرة قارون بمحافظة الفيوم، عن فترة توقف الصيد بقيمة ٩٠,٥ مليون جنيه.

وأضافت وزارة "التضامن" أنه تم إحلال وتجديد ٦٨٠ مركب صيد لصغار الصيادين، ضمن المرحلة الثانية من المبادرة الرئاسية "بر أمان"، بتكلفة ٢,٢ مليون جنيه؛ حيث تتحمل الوزارة نسبة ٥٠٪ من تكلفة إحلال المركب، في حين يتحمل الصياد ٥٠٪ الأخرى، بالإضافة إلى تقديم مساعدة شهرية طارئة لـ٦٦٥ من صيادي شمال سيناء، منذ عام ٢٠١٨م لمدة ٤ سنوات بتكلفة ٢٢ مليون جنيه.

مُبادرة "تتلف في حرير"

وأطلقت الوزارة مُبادرة "تتلف في حرير"، والتي شملت توزيع ٥٠٠ نول، وخامات التشغيل لـ٥٠٠ أسرة، بإجمالي ٢٠٠٠ مُستفيد، وتقديم دعم فني لتطوير التصميمات المُستخدمة في صناعة السجاد اليدوي بالمرحلة الأولى.

مُبادرة "أصلها مصري"

كما تم إطلاق مُبادرة 'أصلها مصري'، والتي استهدفت تدريب ٢٠٠٠ عامل في مجال تصفيف الشعر والتجميل داخل ١٦ مُحافظة بالمرحلة الأولى.



- تحسين الأجور والمُبادرات الرئاسية.. أبرز مجهودات الدولة لدعم العمالة المصرية
- ٦ زيادات بالحد الأدنى لأجور العاملين خلال ٨ سنوات من حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي
 - أبرز المبادرات: بر أمان.. تتلف في حرير.. أصلها مصري.. طريقك أمان

مُبادرة "التمكين الاقتصادي"

هناك أيضًا مُبادرة "التمكين الاقتصادي"، والتي تستهدف توفير فرص عمل ٢٦ ألف مُستفيد في ١٦ محافظة، بقطاعات التشييد والبناء، الصيد، الزراعة، إدارة المُخلفات، الحرف اليدوية والمهنية، وغيرهم، ويتم التنفيذ مع الجمعيات الأهلية، والجهات الحكومية، والقطاع الخاص بميزانية ٧٥٠ مليون جنيه.

مشروع "برنامج طفرة"

بجانب مشروع التدريب المهني "برنامج طفرة"، الذي يستهدف تدريب ٢١٤٦ عاملًا وعاملةً في ٨ مُحافظات، وهي: "أسوان، سوهاج، أسيوط، المنيا، الفيوم، المنوفية، كفر الشيخ، البحيرة"، في مجالات "معاون تمريض، مديرة منزل، مصنع غذائي، التفصيل، الخياطة" كمرحلة أولى.

مُبادرة "طريقك أمان"

بالإضافة إلى مُبادرة "طريقك أمان" لعمال التوصيل، من خلال توزيع مُستلزمات حماية شخصية لـ٢١ ألف عامل في شركتي "مرسول وطلبات مصر" كمرحلة أولى، وشركة "اند دريف" بتكلفة ٥٠٠ مليون جنيه، وتوزيع ٨٠٠٠ خوذة لحماية الرأس على العاملين بالقطاع الخاص بالمرحلة الأولى من المُبادرة.

تشريعات لدعم الأيدى العاملة

وفي جانب مجال التشريعات، فإنه تم إصدار العديد من القوانين التي أقرها مجلس النواب، وصدق عليها الرئيس عبد الفتاح السيسي، التي من شأنها تحقيق مصلحة العمال، وتوفير بيئة تشريعية مناسبة؛ من بينها:

قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦م: كفل للعاملين حقوفًا وواجبات في العمل؛ من حيث زيادة العلاوات الدورية بنسبة لا تقل عن ٧٪ من الأجر، الترقيات والمشاركة في الإدارة، أعطى للمرأة العاملة امتيازات إضافية في مجال رعاية الطفولة والأمومة وشغل المناصب القيادية.

قانون حق التنظيم النقابي رقم ٢١٣ لسنة ٢٠١٧م: تم تعديل بعض أحكام قانون المُنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابي الصادر بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠١٩، إضافة لإجراء الانتخابات العمالية عام ٢٠١٨، بعد ١٢ عامًا من التوقف عن إجرائها.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات: الذي أنصف هذه الفئة وأعاد لهم حقوقهم.

مشروع قانون العمل بتوافق كامل بين طرفي العملية الإنتاجية: وافق عليه مجلس الشيوخ ومن المنتظر مناقشته بمجلس النواب، كما أن مشروع القانون يعالج القصور الوارد بقانون العمل الحالي رقم (١٢) لسنة قررتها المحكمة الدستورية التي قررتها المحكمة الدستورية العليا ومستندًا إلى ما استقر عليه الفقه والقضاء، وما نصت عليه اتفاقيات مُنظمة العمل الدولية.

أبرزالتشريعات

- قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦م
- قانون حق التنظيم النقابي رقم ٢١٣ لسنة ٢٠١٧م
- قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات
 - مشروع قانون العمل بتوافق كامل بين طرفي العملية الإنتاجية.

مصر بها أكثر من ٦ ملايين بائع متجول



- خبير الإدارة المحلية: على الدولة تنظيم أعداد الباعة الجائلين وإصدار تصاريح لهم
 - الحملات الأمنية أثبتت فشلها في القضاء على الظاهرة
 - إيجاد نظام مرن للحصول على التراخيص وتجديدها.. أحد الحلول
 - مصر تنظم أسوافًا حضارية لحل مشكلة الباعة المتجولين

كتبت: كريستينا عادل

انتشار الباعة الجائلين ظاهرة ليست جديدةً على المجتمع، بل تعود إلى الستينيات من القرن الماضي، وتحاول الدولة التصدي لهم من خلال مصادرة بضائعهم والقبض على من لا يحمل بطاقة شخصية، أو ترحيل من يكون محل إقامته في غير القاهرة، وهي حلول ليست نهائية، لأن الباعة مواطنون وعلى الدولة احتضانهم وتوفير سبل العيش لهم، وعلى الرغم من حرص الدولة على

التصدي لهذه المشكلة، إلا أن هذه الظاهرة ما زالت تزداد مع الوقت، خاصة مع زيادة حدة البطالة وقلة فرص العمل.

يقول الدكتور الحسين حسان، خبير الإدارة المحلية:
"إن مصر بها أكثر من ٦ ملايين بائع متجول، منهم
ما يقرب من ٢٥٪ مسنين فوق ال ٢٥ عامًا، و٢٠٪ من
الباعة نساء و١٥٪ أطفال يعولون أسرهم"، موضحًا
"أن مصر بها باعة جائلون في حوالي ٢٣٦ مدينة
بإجمالي ١٨٥ مركزًا و٩٠ حيًا، ونجد في بعض

الأحيان بعض الباعة الجائلين في المدن الجديدة

ولكنها نسب ضئيلة، بسبب تصدي هيئة المجتمعات العمرانية لهم، وتحاول بناء مراكز مرخصة لهم، ويوجد ما يقرب من ١١٠٠ سوق عشوائي ولكن يهتم بتطويره صندوق تطوير العشوائيات".

مشكلات الباعة المتجولين

وأضاف حسان أن انتشار الباعة خاصةً أمام المدارس يشكل خطرًا كبيرًا على صحة الطلاب، لأن بعض البائعين يقدمون منتجات وأطعمة غذائية لا يوجد عليها رقابة ولا تصلح للاستخدام الآدمي حيث إنها منتجات مجهولة المصدر. كما أن إشغالات الطرق من قبل الباعة الجائلين لا تجوز

شرعًا حسبما صرحت دار الإفتاء لأنها تُعَد اعتداءً على حق الطريق.

دراسة ميدانية

وقد أعد اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل دراسة ميدانية عام ٢٠١٠م عن الباعة الجائلين، وقد شملت هذه الدراسة محافظات القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والمنيا، وتوصلت إلى عدة نتائج منها أن نسبة ٢٨٪ من الباعة الجائلين تقل أعمارهم عن ٤٠ عامًا، و٣٠٪ مؤهلات متوسطة، و٣٪ من الباعة الجائلين يحصلون على مؤهل عال، و٧٠٪ من الباعة وافدين من محافظات أخرى، و٧٢٪ يعولون أسرهم، والسبب الرئيسي الذي دفعهم لهذه المهنة هو البطالة.

أسباب انتشار الباعة الجائلين

تواصلنا مع عدد من الباعة الجائلين، وتبين أن هناك عدة أسباب دفعت هؤلاء الباعة للتجول في الشوارع، فيقول "أحمد" - ٢٥ عامًا - ويعمل بائعًا متجولًا داخل المترو إنه لم ينل قسطًا كافيًا من التعليم يؤهله للعمل في وظيفة وبالتالي لجأ إلى التجول داخل المترو، وأضاف أنه في بعض الأحيان يلجأ إلى دفع رشوة للسماح له بدخول بضائعه إلى المترو.

ويقول "سيد" - ٢٥ عامًا – ويعمل بائعًا متجولًا في الشوارع، إنه حاصل على مؤهل عال، ولكنه لم يجد وظيفة تناسبه بسبب قلة خبرته وبالتَّالي لجأ إلى بيع البضائع في الشوارع.

وتوضح "منة" - ٢٧ عامًا - وتبيع الإكسسوارات اليدوية أنها تحب الأشغال اليدوية والهاند ميد وتقوم بعمل الحلقان والسلاسل بيدها، ولكنها لا تجد مكانًا لبيع تلك المنتجات، ففكرت في بيعها في الشوارع سواء داخل عربات المترو أو أمام الجامعات والمدارس.

ويشرح لنا "مايكل" الذي يعمل موظفًا أنه لجأ إلى التجول في الشوارع بجانب وظيفته لأن راتبه لا يكفي لتوفير حياة كريمة لأسرته.

مجلس النواب وتقنين أوضاع الباعة الجائلين

أوضحت النائبة هالة أبو السعد، أنها قدمت مشروعًا لتقنين عمل الباعة الجائلين، يتضمن هذا المشروع إجراءات لتنظيم عملهم وفرض رقابة عليهم من قبل الدولة، مضيفة "أن وجود الباعة الجائلين أمر هام نظرًا لأنهم يقدمون السلع بأسعار منخفضة عن نظيرتها في الأسواق وهو ما يتناسب مع الطبقات الفقيرة، ولكن لا بد من تقنين أوضاعهم لحماية المجتمع، خاصة أن انتشار الأسواق الشعبية



والباعة الجائلين من الظواهر السلبية خاصة في شوارع العاصمة".

حلول لمشكلة الباعة المتجولين

أوضح "الحسين حسان" خبير الإدارة المالية إنه في حال تنظيم أعداد الباعة الجائلين وإصدار تصاريح لهم وتوفير أماكن لهم ستستفيد الدولة، خاصة أنهم لا يدفعون ضرائب أو رسوم، ولكن بعد تنظيم أماكنهم يمكن الحصول على رسوم من هؤلاء الباعة. كما أشارت منى جاب الله، أمين لجنة الإدارة المحلية، إلى ضرورة إيجاد حلول جذرية لظاهرة الباعة الجائلين، حيث إن الحملات الأمنية أثبتت فشلها في القضاء على هذه الظاهرة، مضيفة "أن حل مشكلة الباعة الجائلين يمكن أن يتم من خلال ثلاثة مستويات هي: إيجاد نظام مرن للحصول على التراخيص وتجديدها، وتشكيل لجنة لكل وحدة محلية تحدد المناطق التي يمكن عمل الأسواق بها سواء أسواق ثابتة أو أسواق أسبوعية، بالإضافة إلى تنظيم العمال ومراقبتهم وتكوين نقابات عمالية مستقلة لهم".

خبرات عملية

وأوضح "حسان" أنه يمكن للدولة أن تحل مشكلة الباعة الجائلين بعدما نجحت في القضاء عليهم في مناطق وسط البلد، كما يمكن الاستفادة من التجربة الأمريكية، حيث إنه في عام ٢٠١٧م قامت الحكومة

بتحويل مقالب القمامة إلى أماكن حضارية ومحلات للباعة الجائلين، مما وفّر فرص عمل كبيرة للشباب.

جمهورية جديدة وأسواق حضارية

تواصل الحكومة المصرية عملها في كافة أنحاء الجمهورية لتطوير الشوارع والميادين، فكما نجحت الدولة في تطوير ميدان محطة مصر وكان نموذجًا رائدًا للقضاء على الأسواق العشوائية والباعة الجائلين، تواصل الدولة عملها لتطوير كافة الميادين، من خلال إنشاء سوق حضاري متكامل للقضاء على أزمة الباعة الجائلين مع توفير بدائل حضارية لهم مراعاة لظروفهم الاجتماعية ولحرص الدولة على توفير فرص عمل.

وتسعى الدولة في الوقت الحالي إلى الحد من التوسع في انتشار الأسواق العشوائية والباعة الجائلين، وأنجزت الدولة حتى الآن ٢٨٤ مشروعًا خاصة بالأسواق العشوائية بتكلفة ٢,٢ مليار جنيه، وتم تطوير وتنظيم ٢٥٠ سوقًا رسمية و١٣٤ سوقًا عشوائية، بهدف الحد من انتشار ظاهرة الأسواق العشوائية غير المرخصة بالعشوائيات.

ويسعى المحافظون في مختلف محافظات الجمهورية إلى إنشاء سوق حضاري متكامل لتسهيل عمليات البيع والشراء، ففي محافظي بني سويف تم إنشاء سوق الدهشوري لحل مشكلة الباعة الجائلين، وفي مدينة بدر تم افتتاح ١٣٨ محلًا تجاريًا، وفي السنبلاوين بالدقهلية تم افتتاح ١٢٠ محلًا نموذجيًا بالسوق الحضارية للقضاء على العشوائية، وغيرها من الأسواق التي تسعى محافظات مصر لتطويرها.

ملف العدد



العمالة غير المنتظمة

أزمة استمرت لسنوات والحكومة تقدم المبادرات والمنح لدعم الفئات المستحقة

محمد بربر

تُعد العمالة غير المنتظمة قضية مهمة، إذ ترتبط بها حياة مئات الآلاف من العمال التابعين للقطاع غير الرسمي في محافظات مصر المختلفة، والذين يعملون في حرف مختلفة، وأشارت بيانات جهاز الإحصاء لعام ٢٠٠٠م إلى وجود ١١,٥ مليون شخص بالقطاع غير الرسمي يعملون خارج المنشآت كالمزارع والشوارع وغيرها.

وتعاني فئات العمالة غير المنتظمة من مشكلات عديدة، من بينها عدم وجود تأمينات اجتماعية أو طبية، فضلًا عن تدني الأجور وعدم وجود رقابة على أصحاب العمل، الأمر الذي قد يعرض العمال إلى إجراءات تعسفية، وفي السنوات الأخيرة، حظيت هذه القضية باهتمام غير مسبوق من الحكومة، إذ أصدر

الرئيس عبد الفتاح السيسي قرارات لدعم العمالة غير المنتظمة بصرف ٦ دفعات كل منهم بقيمة ٥٠٠ جنيه لكل عامل غير منتظم، بإجمالي بلغ حوالي٤ مليارات و٨٦٥ مليون جنيه.

للمرة الأولى.. إنشاء صندوق إعانة طوارئ

كما أطلقت الحكومة أول منظومة لمد الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة، وحفظ حقهم في مبادرة "حياة كريمة" والحصول على معاشات، وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابة العمل، الذي يُطبَّق على العمالة بأجر.

وينص قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩م، على أن الخزانة العامة للدولة ستتحمل حصة صاحب العمل في الاشتراك التأميني للعمالة غير المنتظمة، كما تعمل وزارة العمل على

أول منظومة لمد الحماية

الاجتماعية.. و"الرقمنة" الحل

الأمثل لتسجيل المستفيدين

تعديل للقرار الوزاري رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٩ بإصدار اللائحة المالية والإدارية لتشغيل ورعاية العمالة غير المنتظمة (عمال المقاولات والزراعة الموسميين والمؤقتين ومن في حكمهم)؛ لوضع ضوابط جديدة لتحفيز العمالة غير المنتظمة التي تعمل خارج القطاع الرسمي، من بينهم ماسحي الأحذية، والباعة الجائلين، وغيرهم للاشتراك.

من جانبها، بينت الدكتورة ميرفت صابرين، مساعد وزيرة التضامن الاجتماعي لشبكات الحماية والأمان الاجتماعي، تفاصيل وأهداف قانون إنشاء صندوق إعانة طوارئ للعمالة غير المنتظمة.

وقالت مساعد وزيرة التضامن، إن العمالة غير المنتظمة من إحدى الفئات التي عانت خلال فترة كورونا والأزمات الاقتصادية التي تلت هذا الوباء، مشيرة إلى أن مصر تضم حوالي ١٢ مليون عامل غير منتظم، وفقًا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لذلك وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي

بوضع إطار لدعم وحماية العمالة غير المنتظمة بشكل مستدام.

وأوضحت أن وزارة التضامن عملت خلال الأشهر الأخيرة على إعداد مشروع قانون لإنشاء صندوق إعانة طوارئ للعمالة غير المنتظمة، لافتة إلى أن الصندوق يستهدف العمالة غير المنتظمة من خلال وضع تعريف محدد لها، والتي ليس لها عمل ثابت مثل عمال المقاولات والزراعة والصيد.

ويقدم الصندوق إعانة عن التعطل عن العمل نتيجة حدوث كوارث أو أزمات اقتصادية مثلما حدث خلال فترة كورونا بصرف المنحة الرئاسية ب٥٠٠ جنيه للعمالة غير المنتظمة كتعويض عن التعطل عن العمل.

الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وخفض معدلات البطالة

وتعمل وزارة العمل على إعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل التي ستساعدها في تحديد احتياجات سوق العمل لتخفيض معدلات البطالة والمشاركة بشكل عملي في القضاء على البطالة، وبعد إطلاق الاستراتيجية يستطيع أي خريج تحديد الوظيفة التي تناسب قدراته.

وتدعو «الاستراتيجية» لتعزيز ثقافة العمل العُر والاستثمار في التشغيل، وتهدف إلى خلق فرص عمل جديدة للشباب بما يتواكب مع المُتغيرات الاقتصادية المُفاجئة والتحولات التكنولوجية الحديثة، وترتكز على القطاعات والتغيرات في سوق العمل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، خاصة فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي والتحول الرقمي والاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية، كما تدعم الأشخاص ذوى الإعاقة، وزيادة معدلات تشغيل النساء، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الرسمي.

رقمنة ملف العمالة غير المنتظمة

من جانبها، ذكرت الشيماء عبدالله، مدير عام رعاية العمالة غير المنتظمة بوزارة العمل، أن الوزارة تستهدف من خلال رقمنة ملف العمالة غير المنتظمة، مواصلة إنشاء قاعدة بيانات مُوحدة من أرض الواقع ترتكز على استهداف قطاعات وفئات العمالة غير المنتظمة التي تعمل داخل القطاعين الرسمي وغير الرسمي على مجموعة من المراحل، والتوسع في الأعداد مما يُسهم في توفير المعلومات لمُتخذ القرار وقديم آليات مُحكمة ودقيقة للدعم وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى مواجهة جميع الأخطاء، وتأمين المنظومة لضمان وصول المستحقات لأصحابها، مع عرض كل المستندات الخاصة بكل عامل من خلال عرض كل المستندات الخاصة بكل عامل من خلال قيام المقاول بتحميلها إلكترونيًّا، لحوكمة الخدمات المقدمة لهم.

وحول المنح المُستَحدَثة، تقول إن الوزارة استحدثت البند الخاص بمواجهة الحوادث بقيمة ٢٠٠ ألف جنيه في حالات الوفاة أو العجز الكلي الناتج عن



حادث والعجز الجزئي- يتم تحديد قيمة المنحة وفقًا لنسبة العجز، وذلك ضمن تطوير منظومة حماية وتشغيل العمالة غير المنتظمة، وزيادة المنح الدورية من ٤ منح سنوية إلى ٦ منح سنوية بإضافة منحتين، هما: منحة شهر رمضان المبارك، والأخرى لعيد الميلاد المجيد.

وبيّنت أن صرف كافة المنح القديمة والمستحدثة من وزارة العمل، قاصر على العمالة غير المنتظمة المسجلة فعليًا بقاعدة بيانات الوزارة، عن طريق أصحاب الأعمال ومفتشي العمل والتشغيل والسلامة والصحة المهنية بالمديريات فقط.

وعن طرق تسجيل العمالة غير المنتظمة، تقول إن ذلك يتم من خلال الحصر من مواقع العمل، أو من خلال صاحب العمل، أما تسجيل العامل لنفسه فهو غير ممكن في الوقت الجارى.

بالأرقام.. الخدمات المقدمة للعمالة غير المنتظمة

تقدم منظومة وزارة العمل، للعمالة غير المنتظمة المُسجلة على قاعدة البيانات، عددًا من الخدمات لرعاية العمالة غير المنتظمة اجتماعيًّا وصحيًّا، من أهمها: في حالة وفاة العامل يصرف لورثته مبلغ مالي وقدره ١٠,٠٠٠ جنيه، حالة العجز الكلي يصرف للعامل مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه، حالة الجراء عملية جراحية كبرى يصرف للعامل مبلغ مالي قدره ٥٠٠٠ جنيه، ما لم يكن قد أجرى العملية عن طريق الإدارة المختصة وتحملت تكلفتها المالية، وفي حالة الوفاة المحدد العامل من الدرجة الأولى، يصرف للعامل مبلغ مالي قدره ٢٠٠٠ جنيه.

يصرف للعامل مبلغ مالي قدره ٢٠٠٠ جنيه، وفي حالة التوأم يصرف للعامل مبلغ مالي قدره ٢٠٠٠ جنيه، بخلاف التأمين على العامل نفسه في مواقع العمل، ضد إصابات العمل، والإصابات الشخصية، والتي بناء عليها يتم صرف ٢٠٠ ألف جنيه كتعويض للأسر، كما تتعاقد الوزارة مع مستشفيات وصيدليات ومعامل للتحاليل ويتم سداد كامل التكاليف من خلال الوزارة من الحساب المركزي للعمالة غير المنتظمة، ولا يتحمل العامل أية تكاليف مطلقًا.

ويُد تحويل منظومة العمالة غير المنتظمة إلى رقمية، أحد أهم المشروعات التي تعمل الوزارة على الانتهاء منها خلال الفترة القليلة المُقبلة، فضلًا عن الانتهاء من كافة مراحل «البوابة الجيومكانية المعلوماتية» لمُؤشرات أداء وزارة العمل BIS، بالإضافة إلى منصة للتدريب المهني، تمهيدًا لإطلاق تلك الخدمات وغيرها على «منصة مصر الرقمية».

يحصر دليل «خدماتي» المنصات الإلكترونية للعمالة غير المنتظمة، بهدف التوسع في تسجيل أعداد العمالة غير المنتظمة، وتسهيل عمليات التسجيل على المُقاولين لصالح هذه الفئة باعتبارها فئة أولى بالرعاية.

الحكومة قررت رفع قيمة وثيقة التأمين التكافلية من ١٠٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف جنيه، وتسعى وزارة العمل إلى رفع المستهدف من الوثيقة من ٢٥٠ ألفًا إلى ٥٠٠ ألف وثيقة على مستوى الجمهورية.

ملف العدد



تاريخ نشأة

النقابات العمالية في مصر وأهمية دورها

كتب: فريد إدوار

الحركة العمالية المصرية ليست وليدة اللحظة أو العقود القليلة الماضية، بل يرجع وجودها إلى عهود قديمة قدم التاريخ، لأن حضارة وادى النيل قامت بالأساس على تقديس العمل وتكريم العمال، وما كان للمصريين القدماء أن يتوصلوا إلى الإنجازات العظيمة التي حققوها في مجالات العمارة والهندسة والزراعة والصناعة والتعدين والرسم والنحت، ما لم تكن حركتهم الجماعية قائمة على تنظيم مُحكم ودقيق، ومبادئ عادلة تحكم العلاقات بين مختلف القوى الاجتماعية، وتتيح لها أن تعبر عن الطاقات الخلاقة والحرية.

العطلة الأسبوعية وحقوق العمال

وفكرة نظام العطلة الأسبوعية بدأها المجتمع المصري القديم، وقنن الحقوق العمالية على أساس التضامن الاجتماعي البعيد عن التناقض والصراع، وعرف نظام المدن والتجمعات العمالية، وبحسب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، تم اكتشاف ٣ مدن عمالية تم بناؤها منذ حوالي ٥ آلاف عام، أي قبل الميلاد.

حرَفيون وصناع

وانقسم العمال إلى صناع وحرفيين مع تعاقب مراحل التاريخ، حيث عرفت الحركة العمالية في مصر "نظام الطوائف" الذي يرجع إلى العصور الوسطى، خاصة في عهد الإمبراطورية الرومانية الذي خضعت له مصر مدة طويلة من الزمن، أما كلمة "طائفة" فتطلق على مجموعة من الناس يعملون في حرفة واحدة، يرأسها

"شيخ" يتولى شؤونها، وكان لمشايخ الطوائف "نواب" أو وكلاء، يعرفون باسم "النقباء" يختارهم حُكَام المدن التي يقيمون بها.

بداية ونهاية نظام "الطوائف"

ومن الوظائف كبيرة الأهمية "الشيخ"، فهو الذي يفصل في المنازعات التي تنشأ بين أفراد الطائفة، ويحدد أثمان المنتجات، ويرتب درجات الأجور، ويسمح بدخول أعضاء جدد، ويرشد إلى كيفية تنفيذ العقود، ويجمع الرسوم والضرائب المقررة على أفراد الطائفة، وقد ظل هذا النظام ساريًا إلى بداية عام ١٨٩٠م، الذي أنهى التعامل بنظام الطوائف.

أول قانون نقابي في مصر

وحسب بعض الباحثين أن صدور هذا القانون وإلغاء نظام الطوائف كان بداية ظهور

التنظيمات النقابية للعمال، والتي تمخضت عن تشكيل نقابة عمال السجاير في مصر عام ١٨٩٨ كأول نقابة مصرية وُلدت في أعقاب إضراب ناجح حدث في نهاية ذلك العام وانتهى في فبراير ١٩٠٠م، ومن ثم بدأت الانطلاقة لميلاد التنظيمات النقابية في مصر التي أخذت تمارس دورها، وتنظم الإضرابات، رغم عدم وجود قانون يحميها ويسبغ عليها الشرعية، حيث صدر أول قانون يعترف بالنقابات في مصر في سبتمبر ١٩٤٢م وهو القانون رقم ٨٥ لسنة في سبتمبر ١٩٤٢م وهو القانون رقم ٨٥ لسنة حيث حرم القانون التنظيم النقابي للعاملين بالحكومة وعمال الزراعة.

الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

وفي عام ١٩٥٩م تم إلغاء نقابات المنشآت، والأخذ بنظام النقابة العامة على مستوى الصناعة، وهو الوضع الحالي، الذي يقضي بتصنيف الصناعات والأنشطة الاقتصادية التي يمكن للعاملين بها تكوين (نقابة عامة) إلى ٢٣ نقابة عامة، على رأسها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وذلك بمقتضى القانون المنظم للنقابات العمالية في مصر، رقم ٣٥ لسنة ٢٧٩٦م، المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١م، وبالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥م.

التنظيم النقابي للعمال في مصر

هو تنظيم ديمقراطي يقوم بنيانه على شكل هرمي، تتكون قاعدته من "اللجان النقابية" وتكون قمته هي الاتحاد العام لنقابات العمال، أما مستويات التنظيم فهي: اللجان النقابية للعاملين في المنشآت، ثم النقابات العامة على المستوى القومي للصناعة أو النشاط الاقتصادي، ويأتي في القمة الاتحاد العام لنقابات العمال الذي يجمع النقابات العامة، وحاليًا بلغ مجموع يجمع النقابية ٢٢٠٠ لجنة تضم نحو ٧ ملايين عامل في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي عامل في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي الإنتاجي والخدمي في البلاد.

تكوين الجمعية العمومية

تتكون الجمعية العمومية للنقابة العامة من مندوبي اللجان النقابية للعاملين في النشاط الذي تمثله النقابة العامة، حيث ينتخب هؤلاء المندوبون مجلس إدارة النقابة العامة من ٢١ عضوًا بينهم الرئيس.

وللنقابة العامة أن تشكل نقابات فرعية في

• للاتحاد العام المشاركة في مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية

والاجتماعية العامة.

- نقابة "عمال السجاير" أول نقابة مصرية تم تأسيسها عام ١٨٩٨م.
- "الشيخ" يفصل في المنازعات بين أفراد الطائفة ويحدد أثمان المنتجات.
 - في سبتمبر ١٩٤٢م صدر أول قانون يعترف بالنقابات العمالية في مصر.
- الإسكندرية ١٩٢١م أول اتحاد عمالي في تاريخ الحركة النقابية المصرية.

المحافظات. ويختار مجلس كل نقابة عامة مرشحه أو مرشحيه لمجلس إدارة الاتحاد العام، حيث يمثل مندوبو النقابات العامة الذين يتم اختيارهم بواسطة مجلس كل نقابة حسب التمثيل النسبي لحجم عضويتها، الجمعية العمومية للاتحاد العام، والتي تتولى بدورها انتخاب مجلس ادارة الاتحاد العام من بين مرشحي النقابات العامة وبشرط ألا يكون للنقابة العامة الواحدة أكثر من عضو واحد في مجلس إدارة الاتحاد، وبذلك فإن مجلس إدارة الاتحاد، وبذلك فإن مجلس إدارة الاتحاد، وبذلك فإن مجلس إدارة رئيس الاتحاد.

تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يقوم الاتحاد العام بإنشاء اتحادات محلية في المحافظات، وقد تكون أول اتحاد عمالي في تاريخ الحركة النقابية المصرية، في عام ١٩٢١م في مدينة الإسكندرية، لكن السلطة سرعان ما قررت حله وملاحقة قياداته، ثم توالى قيام اتحادات عمالية لم يكتب لها البقاء إلى أن تم قيام الاتحاد الحالي، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، الذي أعلن قيامه في ٣٠ يناير عام

أهداف الاتحاد العام

١٩٥٧م.

بحسب موقع الاتحاد، يقود الاتحاد العام الحركة النقابية المصرية، ويرسم سياساتها العامة المحققة لأهدافها داخليًا وخارجيًا، وله على الأخص ما يلي:

الدفاع عن حقوق عمال مصر، ورعاية مصالحهم المشتركة، والعمل على رفع مستواهم اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، إضافة إلى المشاركة في مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، مع الحق في إبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بتنظيم شئون العمل والعمال، وكذلك التنسيق بين النقابات العامة ومعاونتها في التحقيق أهدافها، بالإضافة إلى وضع ميثاق الشرف الأخلاقي للعمل النقابي في إطار المبادئ والقيم السائدة.

وللاتحاد أيضًا حق إنشاء وإدارة المؤسسات العمالية الثقافية والعلمية والاجتماعية والتعاونية والتحاونية والصحية والائتمانية والترفيهية التي تقدم خدماتها على مستوى الجمهورية وتحقق أهدافه وتكون لهذه المؤسسات الشخصية المعنوية الاعتبارية، مع المشاركة في المجالات العمالية العربية والإفريقية والدولية وتأكيد دور الحركة النقابية المصرية في هذه المجالات.

تكوين الاتحاد العام

يتكون الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، من النقابات العامة وعددها ٢٣ نقابة وتمثل الجمعية العمومية للاتحاد، وهي أعلى سلطة له وتتكون من مندوبين عن النقابات العامة يختارهم مجلس إدارة كل نقابة عامة وفقًا للتمثيل النسبي لمجموع عضويتها، وهي تجتمع مرة كل عام.

15

المدن الصناعية...

المسؤوليات المفقودة بين العامل والمالك والدولة

حوار: أحمد مصطفى علي

تشكل المدن الصناعية أهمية متزايدة للدولة المصرية في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتصاعدة، كإحداث النمو ومقاومة الفقر، وتوفير فرص العمل، وتطوير الصناعات الحالية، وتوطين صناعات جديدة، وزيادة الإنتاج، وجودة المنتجات وقابليتها للمنافسة، ومن ثم خفض الواردات وزيادة الصادرات وتوفير العملة الأجنبية وتحقيق التقدم والرخاء.

لكن، ورغم أن مصر لها تاريخ قديم في حركة الصناعة العالمية تتجاوز القرنين، يضاف لذلك حرص العالمية تتجاوز القرنين، يضاف لذلك حرص الدولة منذ ثورة يوليو ١٩٥٧م على التوسع في المدن الصناعية، إلا أن هناك مشكلات واضحة تكشفها الدراسات المتعددة، ومنها دراسة ميدانية حديثة لعبدالهادي عبدالقادر بعنوان: "واقع المدن والمناطق الصناعية في مصر" بكلية التجارة جامعة سوهاج، تقول: "يوجد ١١٤ مدينة صناعية، لكن لم يدخل حيز العمل الفعلي إلا ٢٧٪ منها، و٨٨٪ من المدن والمناطق الصناعية التي دخلت حيز التنفيذ غير مكتملة البنية الأساسية، بجانب مواجهتها مشكلات كثيرة قانونية وإدارية".

تدفعنا المخاوف إلى مقابلة محمد أحمد رجائي كأحد الخبراء المعنيين، والذي يتمتع بخبرة تصل لسبعة عشر عاما بالقطاع المصرفي والصناعي معًا، حيث يعمل خبير علاقات العملاء للشركات الصغيرة والمتوسطة، وسبق له العمل بعدد من كبرى البنوك الأجنبية، وهو عضو مجلس إدارة جمعية المستثمرين بأسيوط والتي تعنى بالمدن الصناعية.

ربع قرن و٥٠٠ من الأهداف لم تتحقق
 ارتبط التفكير بالتوسع الجغرافي للمدن الصناعية
 بالعديد من الأهداف، فما نسبة ما تحقق، ولماذا؟



· الأهداف المفقودة

هل ترى أهدافًا كان يجب إضافتها للمدن الصناعية الحالية؟

نعم، وللأسف الشديد سنجد أن المدن الصناعية لا تستغل الثروات الطبيعية بمناطقها الجغرافية، وكان يمكننا العناية بتوفير تعليم فني وصناعات مُعيَّنة لكل منطقة جغرافية كحال التجربة الأمريكية، إذ نجد ثروات شمال الصعيد تختلف عن وسط الصعيد وجنوب الصعيد والوجه البحري، وهناك صناعات غذائية وتكاملية وهندسية وتعدينية، وغيرها.

• مواجهة التحديات

كيف يمكننا مواجهة تحديات المدن الصناعية؟

مرت عقود طویلة علی إدارة المدن الصناعیة بواسطة المحلیات وهیئة التنمیة الصناعیة والأحوال یُرثَی لها، وإذا أردنا تحقیق نتائج مغایرة فلا بد من تغییر منظومة العمل والإدارة، ووجود إرادة حقیقیة وجادة لتنفیذ توجیهات الدولة، سواء بتغییر جذری لطریقة عمل الجهات الحالیة أو تکلیف جهة حکومیة أخری أو بالقطاع الخاص، والأهم مطالبة الجهة الجدیدة

إذا كانت الدولة أنجزت تأسيس المدن الصناعية، وتنظيمها، واختيار المواقع والتوزيع الجغرافي الجيد، وتحديد الاختصاصات والمهام، وكلها أمور جيدة، لكنها ليست كافية، فالأهم كيفية الإدارة المتطورة لتلك المدن، فمسألة الاقتصار على الأهداف متوسطة المدى، أي من ٢ إلى ٥ سنوات سيؤدي لسلبيات خطيرة، فالأهم وجود استراتيجية طويلة المدى، وتحقيق أهداف يستتبعها أهداف أخرى أكبر، لذلك لم يتحقق أكثر من ٥٠٪ من الأهداف الاستثمارية وغيرها. بل ومعظم المدن الصناعية تحتاج للصيانة، وغالبية من الصعيد بلا بنية تحتيج للصيانة، وغالبية قرن على إنشائها، فمثلا مدينة دشلوط لا يوجد بها شارع واحد مرصوف، ولا يخدمها الصرف الصحي، بجانب انتشار القمامة، وعدم وجود نقطة شرطة أو دواع مدني.

الخبير الصناعي والمصرفي
 محمد أحمد رجائي: الصناعة
 تتقدم بالعلم والعمل

بأهداف استراتيجية ومتوسطة وطويلة المدى، وأيضًا محاسبتها على النتائج التي تُحقَّق وفق مدد زمنية. وأن يكون ضمن أهدافها جذب المستثمرين من الداخل والخارج، وعلاج مشكلات أصحاب المصانع، ومساعدة المتعثرين، ومواجهة مشكلات البنية التحتية، وسرعة إنجاز التراخيص والموافقات، وعدم ترك الأمور حسب المزاج الشخصي لموظف، وأيضًا السعي لتطوير المدن وتحقيق صناعة حقيقية ومنتجات جيدة.

· التجربة بين أوروبا ومصر

من خلال متابعتك وزياراتك المتكررة للدول الأوربية، هل يمكن لمصر تحقيق حلم المنافسة مع منتجاتها؟ لا يوجد مستحيل، برغم أن الاختلافات كبيرة، لكن الأهم الإرادة والإدارة وفاعلية الأداء، فالمدن الصناعية بأوروبا لديها إدارة متطورة وغير حكومية، بينما تركز الحكومة على متابعتها وتقييم وتقويم الأداء، وهناك تفاعل كبير، وإلى درجة أن المستثمرين بالمدينة الصناعية لو طالبوا بمد خط سكك حديدية، تتم الاستجابة لهم، ناهيك عن الخدمات الإلكترونية والسريعة، وتوفر إمكانات بنية تحتية هائلة، وإن كان لدينا فرصة لأن الرئيس عبد الفتاح السيسي يمتلك لدينا فرصة لأن الرئيس عبد الفتاح السيسي يمتلك الإرادة.

من واقع متابعتكم لمجريات العمل في القرى الذكية ومناطق الصناعات الرقمية والتكنولوجية المصرية، هل هناك إمكانية لأن يكون لمصر نصيب فيها في ضوء معطيات الواقع الحالى؟

القرى الذكية ومناطق الصناعات الرقمية والتكنولوجية هي أفضل ما تم التخطيط له في مصر، وكنا قبيل ثورة المنافسة في المجالات الكنولوجية والرقمنة، وقدمت للمنافسة في المجالات التكنولوجية والرقمنة، وقدمت متتاليين، ويجب زيادة الفرص والمنح المقدمة للشباب وتوفير بيئة جاذبة لهم، وتنمية الصناعات في هذه المجالات، إذ يمكننا ملاحظة أن معظم الكفاءات المصرية تهاجر إلى الخارج، للعمل بمجالات التكنولوجية والرقمنة والذكاء الاصطناعي والبرمجة وغيرها، وهذه خسارة ضخمة.

• ضرورة توفير مبادرات لدعم العمال

هل يحصل العمال على حقوقهم في المدن الصناعية؟ بالطبع لا، فإذا تحدثنا عن الحقوق المادية، فالحد الأدنى للأجور غير مطبق فعليا، وإن كنت أرى أن جميع الرواتب في مصر لا تتناسب مع شاغليها

مقارنة بالخارج، بما في ذلك أستاذ الجامعة والطبيب والمهندس.

ويجدر الاعتراف بأن دخل العمال لا يوفر حياة كريمة لهم، وفي الصعيد قد نجد شركتين عملاقتين تطبقانه، خصوصًا والمعاناة التي يعيشها أصحاب المصانع على مدار العشرة أعوام الأخيرة، والتحديات التي تواجه المصانع، وعدم امتلاكها لموارد أو ربح جيد لدعم العمال.

بجانب الحقوق الأخرى للعمال، كالمنّح التدريبية التي تحصل عليها القاهرة والوجه البحري، ونادرًا ما تتاح في الصعيد، وهو ما ينعكس أيضًا في ضعف الإنتاج والدخل وفرص العامل.

بل وعلاقة صاحب العمل بالعمال تحتاج إلى تنظيم وإعادة ترتيب، وإن كنا لا نستطيع تحميل أصحاب المصانع أية أعباء في الفترة الحالية، فهناك حالات كثيرة لشركات ومصانع صغيرة ومتوسطة أغلقت وأفلست بسبب ضغوط الضرائب والتأمينات وغيرها. لكن يمكن توفير دعم مالي من الحكومة أو جهات أخرى لصالح العمال، وبتحقيق حد أدنى للدخل يلبي الاحتياجات في ظل الغلاء، وهذه أمور تحتاج لجهد كبير لسد الفجوات الكبيرة، وعدم اكتفاء الحكومة بمبادرات البنك المركزي لتمويل المشروعات فمن الضروري توجيه مبادرات لدعم العمال.

هل لجمعية المستثمرين دور في ذلك؟

نعم، نقدم دورات تدريبية، ونسعى لمواجهة المشكلات، ونطالب الجهات المعنية بالخدمات.

هل تختلف ظروف العاملين ومعاناتهم بمدينة صناعية عن غيرها؟

نعم واختلاف جذري بالطبع، إذ يتمتع العاملون بمعظم المدن الصناعية بالوجه البحري كالعاشر من رمضان والسادس من أكتوبر بمواصلات جيدة، بينما العاملون بغالبية المدن الصناعية في الصعيد يجدون معاناة كبيرة في المواصلات، فمثلا يضطر أصحاب المصانع لتوفير مواصلات لنقل العاملين وهو ما يمثل عبئًا ماليًّا، لعدم وجود شبكة مواصلات للمدن الصناعية، إضافة لما أوضحناه من مراكز التدريب المتطورة وتوفر الأدوات والمنح التدريبية والربح والدخل بالوجه البحري دون الصعيد.

رأيك في تجربة مبارك كول والتعليم بالتدريب داخل المصانع؟

نحتاج لتكرار التجربة وتطويرها والتوسع بها، إذ

مقترحات: تدشين مدن صناعية
 ذات طبيعة خاصة ومراعاة الموارد
 والإمكانيات غير المستغلة واتباع
 الأسلوب العلمي

ومنذ حدوث ثورة ٢٠١١م والتجرية أصابها مشكلات كبيرة ولم تتوسع كيفما كان مخططًا لها، بجانب حاجتنا لتطوير مجالات التعليم الفني لتلبي الموارد والصناعات المعاصرة والمستقبلية، وأرى أن الرئيس السيسي إذا تدخل فسيتم إنجاز الأمر، والصعيد بصفة خاصة يحتاج لذلك لأنه يفتقد مراكز التدريب والمنح.

• طريق الأمل غير مفروش بالزهور

هل لديكم مخاوف على العاملين بالمدن الصناعية في المستقبل؟

نعم، ويجب أن نلتفت إلى المخاطر قبل وقوعها، فالآلات ستحتل الكثير من الوظائف خلال العشر سنوات القادمة، كالوظائف اليدوية والمكتبية والبسيطة، ومن ثم علينا مراعاة تطوير التعليم والتدريب بما يساير التطور بالدول الأوروبية في آخر عامين، خصوصًا بمجالات تعليم الذكاء الاصطناعي واستخداماته.

ومن ناحية أخرى، ينبغي على المسؤولين عن المدن الصناعية مراعاة ذلك، فالمنافسة القادمة شرسة، وإذا لم نلحق بحركة التطور ونتجاوزها سيصير لدينا أزمة كبيرة مستقبلًا، وستزداد الإشكاليات وتتعقد الأمور الاجتماعية والاقتصادية معًا، كالبطالة والفقر وغيرها. هل هناك ضرورة الاستقدام عمائة أجنبية ببعض

على علي عرورة والمستدم عدد البيبية ببعض الصناعات؟

لا نحتاج، فأهم ما يميزنا القوة البشرية والطاقة الشبابية وفق تعداد السكان، فالمصري ينجح في كل مكان في العالم إذا أعطيته الظروف والمناخ والأدوات المناسبة، فيمكن توفير التدريب الملائم للمجالات الجديدة، أو إرسال فئة منهم للتدرب بالخارج، كما أن لدينا كوادر في غالبية المجالات.

أخيرًا.. ما الذي تود أن تختتم به حوارنا معك؟

هناك توجه كبير من قبل الدولة، سواء على مستوى الرئاسة أو رئاسة الجهاز التنفيذي، لكن وللأسف فالأدوات لا تصلح، كما هناك أزمة في الضمير، وهناك مشكلة في قدرات صغار المسؤولين، وأيضًا افتقاد الإرادة لدى بعض كبار المسؤولين، فالكثير من المدن الصناعية لم يزرها أحد، ولم يسمع شكواها أو يهتم بها، وتترك لطبيعة الموظف المسؤول عنها.

وقد يكون الحل الأفضل هو التوجه للقطاع الخاص، أو يدير الأمور طرف ثالث يمكن محاسبته بواسطة الحكومة، مثلما يحدث في المدن الصناعية بدول الغرب المتقدم التي تدار من خلال وسيط. وينبغي تدشين مدن صناعية ذات طبيعة خاصة وتراعي الموارد والإمكانيات غير المستغلة، واتباع الأسلوب العلمي، فالصناعة تتقدم بالعلم والعمل.

/

تعرف على قصة عيد العمال..

وكيف عبّرت عنهم الشاشة المصرية؟

كتب: محمد وائل

تحتفل كثير من الدول حول العالم بعيد العمال في الأول من شهر مايو كل عام، فمصر ليست الدولة الوحيدة التي تحتفل بعيد العمال، ولكن العديد من الدول تحتفل بهذا العيد، وله قصة وأحداث توضح السبب الرئيسي وراء هذا العيد؛ حيث يعد هذا اليوم رمزًا لنضال الحركة العمالية من أجل الحصول على حقوقها.

جذور القصة وأسبابها

تعود القصة وجذورها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما كانت هناك ثورات وتظاهرات عمالية واحتشاد لمنظمات العمال الصناعيين في العديد من دول الغرب والولايات المتحدة، تطالب بحقوق العمال، وأبرزها تقليل عدد ساعات العمل التي كانت تتراوح بين ١٢ و١٥ ساعة إلى ٨ ساعات. فكانت بداية عيد العمال في أستراليا يوم ٢١ إبريل عام ١٨٥٦م، ولكن قبل هذا التاريخ، وأثناء الثورة الصناعية والإنتاجية التي جرت في العالم بأجمعه، كانت حياة العمال صعبة للغاية، فكانت عدد ساعات العمل في اليوم الواحد قد تصل إلى ١٦ ساعة، وعدد أيام العمل ستة أيام في الأسبوع، كما كان استخدام الأطفال في العمل شائعًا، دون أي اعتبارات للأمن الصناعي أو الصحي، بالإضافة إلى انتشار الآفات والأوبئة بين العمال وخاصةُ الأطفال منهم، مما أدى إلى ظهور حركة «٨ ساعات يوميًا»، وهي إحدى الحركات الاجتماعية التي تهدف إلى تنظيم يوم العمل ومنع التجاوزات والانتهاكات.

الخلفية التاريخية والأحداث

يُعد روبرت أوين، أحد مؤسسي «الاشتراكية الطوباوية»، أول من طالب بشعار: «٨ ساعات عمل»، «٨ ساعات راحة»، «٨ ساعات رويه»، وتم منح النساء والأطفال في إنجلترا عشر ساعات يوميًا فقط في ١٨٤٧م، أما في فرنسا فقد حصل العمال الفرنسيون على ١٢ ساعة يوميًا بعد ثورة فبراير ١٨٤٨م. وبعد أن نجحت حركة «٨ ساعات يوميًا» في الحصول



على مطالبهم بتخفيض عدد الساعات إلى ٨ ساعات يوميًا، وتلك الحركة كانت في أستراليا، وتتكون من مجموعة من عمال البناء في ملبورن، سيدني. ومن أستراليا إلى الولايات المتحدة الأمريكية: حيث إنه لعمالية في شيكاغو بالولايات المنظمة والنقابات العمالية في شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، في اتفاقيته، أن «٨ ساعات عمل تشكل يوم عمل قانوني اعتبارًا من ١ مايو ١٨٨١م، مع توصية كافة المنظمات العمالية بجميع أنحاء الولاية القضائية بتوجيه القوانين التي تتوافق مع هذا القرار».

قضية هايماركت وسبب الاحتفال به في أول مايه

ارتبط الأول من مايو بقضية هايماركت، أو مذبحة هايماركت، التي وقعت في شيكاغو ومدينة تورنتو الكندية؛ حيث يوم الثلاثاء ٤ مايو ١٨٨٦م أضرب العمال في كلتا المدينتين، لكنها انتقلت سريعًا إلى

أكثر من ولاية في الولايات الأمريكية لتصل إلى ٥ آلاف إضراب، مما أثار سخط رجال الأعمال، ودفع الشرطة للتدخل لفضها بالقوة ليسقط ٤ قتلى، ليخرج عدد من العمال في اليوم التالي بميدان «هاي ماركت» في مظاهرة لمدة يوم واحد ولمدة ٨ ساعات متواصلة؛ احتجاجًا على استخدام القوة، وبدأت المسيرة سلمية وبحضور قيادات عمالية نقابية وبمشاركة نحو ٣٠٠٠ عامل، ولكن تدخلت الشرطة لفض الحشود، وألقى مجهول قنبلة، مما أدى إلى مقتل مجموعة من الأشخاص، من بينهم أفراد الأمن. وبعد تلك الحادثة قامت السلطات الأمريكية باعتقال ثمانية أشخاص من الفوضويين، واتهمت السلطة هؤلاء بتهمة التآمر، وبعد التحقيق تبين أن أحدهم قد فجُّر القنبلة بالفعل، بينما أحد منهم لم يُلقها على الشرطة خلال الفوضى، وصدر حكم الإعدام لسبعة منهم، بينما حُكم على الثامن بالسجن خمسة عشر عامًا، ثم تم تخفيض الحكم على اثنين من المحكومين



وذلك في ١١ من نوفمبر ١٨٨٧م. وبعد انعقاد مؤتمر الاشتراكية الدولية بأمستردام

بالإعدام إلى حكم بالسجن المؤبد، بينما انتحر ثالث وهو في السجن، وتم إعدام الأربعة الآخرين شنقًا،

١٩٠٤م تم الاتفاق على أن يكون الأول من مايو احتفالا عماليًّا، وسعت كثير من المنظمات الاشتراكية إلى جعله يوم عطلة، وبالفعل أقرته الكنيسة الكاثوليكية ١٩٥٤م، وعلى الرغم من أن الحكومة الأمريكية ظلت لأعوام ترفض الاحتفال به، ولكن نجحت ضغوطات المنظمات العمالية الاشتراكية، حيث في ١٩٥٨م اعتبر الكونجرس الأمريكي الأول من مايو يوم وفاءً لذكرى "هايماركت" خاصةً بعدما حظى بالتقدير من قبل العديد من الدول، وأعلن الرئيس الأمريكي أيزنهاور الأول من مايو يوم إجازة رسمية.

تجسيد السينما المصرية لقضايا العمال

استطاعت السينما المصرية أن تجسِّد من خلال مجموعة من الأفلام قيمة العمل في الحياة، والقضايا الخاصة بالعمال وهمومهم وحقوقهم، ومن أبرزها:

الأيدي الناعمة

من أهم وأبرز الأفلام السينمائية التي تناولت قيمة العمل وأهميته في الحياة، لذلك تقوم العديد من القنوات الفضائية بإذاعة الفيلم يوم عيد العمال، بطولة صباح، مريم فخر الدين، أحمد مظهر، صلاح ذو الفقار وليلى طاهر، والفيلم مأخوذ عن مسرحية للكاتب الكبير توفيق الحكيم تحمل نفس الاسم، والفيلم من إخراج محمود ذو الفقار، وتدور أحداثه حول أحد الأثرياء الذي تُنزع أملاكه بعد ثورة ١٩٥٢م، ويفلس ولا يبقى له سوى قصره، ثم يتعرف على شاب حاصل على درجة الدكتواره ولكنه عاطل، ويقترح على الأمير أن يستغل القصر بتأجيره مفروشًا، وللأمير ابنتان ينكر وجودهما لأن الابنة الكبرى تزوجت من مهندس بسيط والابنة الصغرى تبيع لوحاتها التي ترسمها، ولكن الأمير يعود للعمل. وتم إذاعة الفيلم لأول مرة في دور السينما عام ١٩٦٣م.

باب الحديد

من الأفلام المهمة التي قامت بتسليط الضوء على حياة العمال في القطارات وبائعي الصحف، والفيلم من بطولة فريد شوقي، هند رستم، يوسف شاهين، وحسن البارودي، والفيلم قصة وسيناريو عبد الحي أديب، وحوار محمد أبو يوسف ومن إخراج يوسف شاهین، وتدور أحداثه حول (قناوی) بائع جرائد صعيدي غير متزن عقليًا ويعمل في محطة قطار القاهرة ويقوم بدوره يوسف شاهين، ويهيم حبًا وولعًا ب (هنومة) بائعة زجاجات المياه الغازية والتي تقوم بدورها هند رستم، لكنها تحب (أبو سريع) الذي يعمل هو الآخر في المحطة ويقوم بدوره فريد شوقى ويخططان معًا للزواج، وهو ما يصيب (قناوى) بالإحباط لعدم قدرته على كسب قلبها، وهو ما يدفعه

للإقدام على فعل أحمق، وتم إذاعة الفيلم لأول مرة في يناير ١٩٥٨م.

الأرض

فيلم مصري درامي من إخراج يوسف شاهين، من الأفلام البارزة في تاريخ السينما التي تناولت هموم ومشكلات الفلاحين باعتبار ما يقومون به من عمل من أهم الأعمال، والفيلم من بطولة نجوى إبراهيم، عزت العلايلي، محمود المليجي، يحي شاهين، حمدي أحمد، وتوفيق الدقن، والفيلم من تأليف عبدالرحمن الشرقاوي، وسيناريو وحوار حسن فؤاد، وتدور أحداثه حول إحدى القرى المصرية خلال عام ١٩٣٣م، حيث يبلغ العمدة الفلاحين أن حصة رى أراضيهم قد صارت مناصفة بينهم وبين محمود بك الإقطاعي، ليثور الفلاحون على هذه التعليمات، وعلى رأسهم محمد أبو سويلم، ويقترح محمد أفندي تقديم عريضة إلى الحكومة، ويسافر إلى القاهرة لمقابلة محمود بك لتقديمها، لتتفاقم الأمور عندما يقترح محمود بك إنشاء طريق يربط بين قصره والشارع الرئيسي مما يستلزم انتزاع جزء من أراضي الفلاحين، وتم إذاعة الفيلم في يناير ١٩٧٠م، وفي احتفالية مئوية السينما المصرية ١٩٩٦م تم تصنيفه في المركز الثاني ضمن أفضل ١٠٠ فيلم في تاريخ السينما المصرية في استفتاء النقاد.

مراتى مدير عام

من الأفلام التي ناقشت فكرة العمل من زاوية مختلفة؛ حيث ناقش أهمية دور المرأة في الحياة المهنية،

وتناول فكرة بث الحماسة في نفوس العمال من أجل تقديم عمل أفضل وتجسيد الروح الطيبة التي من المفترض أن تسود بين أفراد العمل، بطولة شادية، صلاح ذو الفقار، توفيق الدقن، تأليف عبد الحميد جودة السحار وسيناريو وحوار سعد الدين وهبة، إخراج فطين عبد الوهاب، وتدور أحداثه عندما يفاجأ حسين عمر رئيس قسم المشروعات بنقل زوجته عصمت مديرًا لشركة الإنشاءات التي يعمل بها، ليخفى الزوج حقيقة علاقته الزوجية بالمدير، ولكنه يضطر للاعتراف بها بعد أن تحوم حولهما الشبهات وبعد المتاعب التي تعرضت لها تحت سمع وبصر حسين، ليتأزم الموقف بينه وبين زوجته، والفيلم تمت إذاعته لأول مرة في يناير ١٩٦٦م.

أبوكرتونة

هو أحد الأفلام التي تناولت مشكلات عمال المصانع، بطولة النجم الراحل محمود عبد العزيز، سماح أنور، سعاد نصر، حسين الشربيني، حسن حسنى، وميمى جمال، تأليف أحمد عبد الرحمن، وإخراج أسامة فريد، وتدور أحداثه حول الفساد الذي يتفشى في الشركة التي يرأس "مهران" مجلس إدارتها والذى يستغل مركزه ليقوم بعمليات اختلاس ونهب مع زكى مدير الشركة، ولكن يكتشف العمال هذا الفساد ويتصدون له ويقوم مهران وزكى برشوة المسؤولين عن المعمل ليعلنوا أن الألبان فاسدة، ويتملق مهران العمال فيدخل أحدهم ويدعو أبو كرتونة والذي يقوم بدوره محمود عبد العزيز عضو مجلس الإدارة ليدرك حقيقة الموقف.

۱۰ ملایین مواطن..

حجم العمالة غير المنتظمة





کتب: حسنی میلاد

تقول نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي إن العمالة غير المنتظمة لها اهتمام خاص من الرعاية والتمكين ومد مظلة الحماية الاجتماعية لهم، تنفيذا للتكليفات الرئاسية لوزارة التضامن الاجتماعى بوضع إطار لحماية العمالة غير المنتظمة وتطوير استراتيجية لرعايتهم وتمكينهم اقتصاديًا واجتماعيًا، من خلال العمل على عدة محاور أهمها وضع تعريف موحد للعمالة غير المنتظمة في القوانين الوطنية وتوحيد توصيفهم لدى الجهات المختلفة، وتنظيم العمالة من خلال النقابات العمالية والمهنية، ووضع

آلية الإدراج المهنة ببطاقات الرقم الصندوق تعكف حاليًا على مراجعته القومى للمهن الحرفية المختلفة، لجنة برئاسة أحد المستشارين واستكمال منظومة الحماية للعمالة غير المنتظمة.

> وأعلنت القباج الانتهاء من مسودة مشروع قانون إنشاء صندوق إعانة الطوارئ للعمالة غير المنتظمة لرعايتهم ودمجهم تحت مظلة الحماية الاجتماعية ومساندتهم في أوقات الأوبئة والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك ضمن منظور أعم وأشمل ورؤية لتحسين أوضاع هذا القطاع.

القانونين لمجلس الوزراء بعضوية وزارات التضامن، والعمل، والمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وفور انتهاء عملها وموافقة مجلس الوزراء سيتم إرسال مشروع القانون إلى مجلس النواب لإقراره.

وأفادت القباج أن استئناف عمل اللجنة التي شُكلت بقرار رئيس مجلس الوزراء جاء للإسراع في تنفيذ توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى بدراسة طبيعة عمل القطاع غير وأضافت أن مشروع قانون إنشاء الرسمى وآليات دمجه لتحسين النمو

- في انتظار مشروع قانون من وزارة التضامن بإنشاء صندوق إعانة طوارئ لرعايتهم
- القائمة تضم الصيادين وعُمَّال المقاولات والعاملين بقطاع الزراعة والسائقين، الأسر المنتجة، معاونات

المنازل، عمال تدوير القمامة، عمال التوصيل، والباعة الجائلين



• وزيرة التضامن:

توفير الحماية التأمينية والصحية والاجتماعية بالتنسيق مع الجهات المعنية

> الاقتصادي، وكذا المشاكل والمخاطر عملها قريبًا إلى رئيس الجمهورية التي تتعرض لها العمالة غير ورئيس مجلس الوزراء، مشدِّدة على أن المنتظمة التى تعد الأكثر هشاشة التقديرات تشير إلى أن حجم العمالة لافتقارها للعقود الرسمية والحماية غير المنتظمة يبلغ نحو ١٠ ملايين الاجتماعية، ولذا وجُّه السيد الرئيس عامل فهي تضم الصيادين، عمال بالعمل على توفير الرعاية الصحية المقاولات، العاملين بقطاع الزراعة، السائقين، والأسر المنتجة، ومعاونات المنازل، عمال تدوير القمامة، عمال التوصيل، والباعة الجائلين وغيرهم

من الفئات التي تتسم طبيعة عملها بعدم الانتظام وغير الرسمية، والتي تختلف احتياجاتها وأولوياتها والمخاطر التي تتعرض لها مع اختلاف طبيعة المهنة سواء من حيث إصابات العمل أو الأمراض التي قد تنتج عن عدم سلامة وصحة بيئة العمل والتي ترتفع في حالة عمال المقاولات وتنخفض قليلًا في حالة معاونات المنازل.

وأشارت وزيرة التضامن الاجتماعي إلى أن اللجنة سوف ترفع تقريرًا بنتائج

والتأمينية لهم.

حقوق العمالة غير المنتظمة في التأمينات

- الشروط الواجب توفُّرها للاشتراك في منظومة التأمينات والمزايا المستَحَقَّة لهم
- اللواء جمال عوض: محفظو القرآن الكريم والوعاظ والمرتلون وخدمة الكنيسة ضمن

• فئة العمالة غير المنتظمة

حقوق العمالة غير المنتظمة في التأمينات

الشروط الواجب توفَّرها للاشتراك في منظومة التأمينات والمزايا المستَحَقَّة لهم

اللواء جمال عوض: محفظو القرآن الكريم والوعاظ والمرتلون وخدمة الكنيسة ضمن فئة العمالة غير المنتظمة لم تنسَ الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية العمالة غير المنتظمة عند إصدار القانون الجديد بل وضعت لهم عددًا من التيسيرات للتمتع بكل مزايا المعاشات عند الاشتراك في المنظومة بأن يلتزم بها المؤمَّن عليه بدفع حصة بواقع ٩٪ من الحد الأدنى لأجر الاشتراك شهريًا وتساهم الخزانة العامة بواقع ١٢٪ من الحد الأدنى لأجر الاشتراك شهريًا بغرض تشجيعهم للاشتراك في النظام. يقول اللواء جمال عوض، رئيس التأمينات، إن اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات، الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩، حددت فئات العمالة غير المنتظمة التي تسري عليها أحكام هذا القانون، والشروط الواجب توفرها فيهم، والمستندات التي يجب أن يقدموها عند

ونصت المادة ٧ من اللائحة التنفيذية، على أن تسري أحكام القانون على فئة العمالة غير المنتظمة الآتي بيانهم:

بدء الاشتراك.

- مُلَّاك العقارات المبنية الذين يقل

نصيب كلً منهم من الدخل السنوي المتخذ أساسًا لربط الضريبة العقارية عن فئة الحد الأدنى لأجر الاشتراك بشرط أن يكون العقار المملوك مؤجرًا ولا يُستَعمَل كمسكن له أو لأفراد أسرته، ويُقصد بالدخل السنوي القيمة الإيجارية السنوية للعقار المُتَّخذة أساسًا لربط الضريبة ويثبت ذلك بموجب خطاب من مأمورية الضرائب العقارية المختصة.

- عمال التراحيل.
- صغار المشتغلين لحساب أنفسهم كالباعة الجائلين ومنادي السيارات وموزعي الصحف وماسحي الأحذية المتجولين.
- الفئات المماثلة والحرفيون متى توفرت فيهم الشروط الآتية:

عدم استخدام عمال. وعدم ممارسة النشاط في محل عمل ثابت له سجل تجاري أو تتوفر بشأنه شروط القيد في السجل التجاري. وألا يكون محل النشاط خاضعًا لنظام الترخيص من جانب أي من الجهات الإدارية المختصة، خدم المنازل ومن في حكمهم الذين يعملون داخل المنازل الذين يتوفر في شأنهم الشروط الآتية:

أن يكون محل مزاولة العمل داخل منزل مُعَدِّ للسكن الخاص. أن يكون العمل الذي يمارسه يدويًا لقضاء حاجات شخصية للمستخدم أو لذويه.

- محفظو وقراء القرآن الكريم.
- المرتلون والقيمة وغيرهم من خدام الكنيسة.

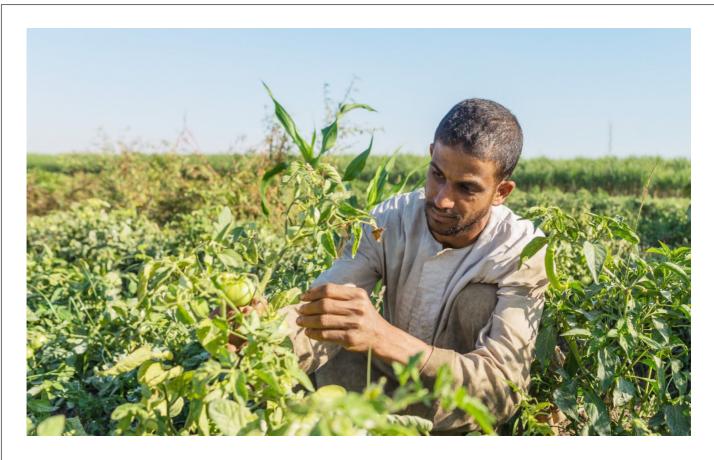
- ورثة أصحاب الأعمال في المنشآت الفردية متى توفرت في شأنهم الشروط الآتية:

(أ) ألا يعمل بالمنشأة عمال وقت وفاة مورثها.

(ب) أن يكون نصيب الوارث من الدخل السنوي للمنشأة المتخذ أساسًا لربط الضريبة على الدخل أقل من الحد الأدنى لأجر الاشتراك.

- (ج) ألا يكون قائمًا بإدارة المنشأة.
- العاملون المؤقتون في الزراعة سواء في الحقول والحدائق والبساتين أو في مشروعات تربية الماشية أو الحيوانات الصغيرة أو الدواجن أو في المناحل أو في أراضي الاستصلاح والاستزراع، ويُقصد بالعاملين المؤقتين من تقل مدة عمالتهم لدى صاحب العمل عن ستة أشهر متصلة أو كان العمل الذي يزاولونه لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط.
- مُلّاك الأراضي الزراعية غير الحائزين لها ممن تقل ملكيتهم عن فدان.
- حائزو الأراضي الزراعية الذين تقل مساحة حيازتهم عن فدان سواء كانوا مُلَّكًا أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة.

ووفقًا للمادة، يشترط لانتفاع أفراد هذه الفئة بأحكام القانون ألا يقل سن المُؤمَّن عليه عن الثامنة عشرة. فيما، حددت المادة (١٢)، المستندات التي تُستَوفَى عند بدء الاشتراك في التأمينات بالنسبة لفئة العمالة غير المنتظمة، على أن



تكون المهنة المراد الاشتراك عنها مدوَّنة ببطاقة الرقم القومي، وتشمل: (صورة شهادة الميلاد المميكنة، صورة بطاقة الرقم القومى السارية، طلب اشتراك مؤمَّن عليه بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص للنموذج رقم ١ المرافق، صحيفة البيانات الأساسية وفقًا للنموذج المرافق رقم ٣ المرافق في حالة وجود مدد سابقة، بيان من المؤمّن عليه بمدد الاشتراك السابقة أو مدى استحقاقه معاش آخر، وفقا للنموذج رقم ٤ المرافق، تقرير اللياقة الطبية الصادر من الجهة الطبية المختصة عند بدء الاشتراك أو صورة منه، شهادة الملكية أو الحيازة الزراعية الصادرة من الجمعية الزراعية أو الجهة المختصة، بيان بتدرج المهنة صادر من مصلحة الأحوال المدنية.

فيما، نصت المادة (٢٤)، على أن يتقدم المؤمَّن عليه من فئات أصحاب الأعمال ومن في حكمهم والعاملين المصريين بالخارج والعمالة غير المنتظمة بطلب للاشتراك لدى الهيئة على النموذج رقم (١) المرافق من أصل وصورتين مرفقا به

المستندات المثبتة لبدء النشاط أو العمل أو توفر الصفة الموجبة للخضوع لأحكام القانون بحسب الأحوال والمنصوص عليها بالمادة ١٢ من هذه اللائحة، وعلى الهيئة أن تعيد إلى المؤمَّن عليه أو من ينوب عنه إحدى صور استمارة طلب الاشتراك بعد تحديد الرقم التأميني وذلك بعد تسجيل بياناتها على قاعدة بيانات الهيئة، وإخطاره بذلك عن طريق البريد الإلكتروني كلما أمكن وذلك خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ ورود الاستمارة المشار إليها، ويلتزم المؤمَّن عليهم والمستحقون عنهم أن يذكروا في جميع المكاتبات المتعلقة بتنفيذ أحكام القانون الرقم التأميني والرقم القومي وحددت المادة ٥٧، اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة للعمالة غير المنتظمة، وذلك كالتالى:

١- حصة يلتزم بها المؤمن عليه بواقع ٩٪
 من الحد الأدنى لأجر الاشتراك شهريًا.
 ٢- مساهمة الخزانة العامة بواقع ١٢٪
 من الحد الأدنى لأجر الاشتراك شهريًا.
 وتُزاد جميع نسب الاشتراكات السابقة

كل سبع سنوات اعتبارًا من ٢٠٢٠/١/١، وتُقسَّم هذه الزيادة بالنسبة لفئات المُؤمَّن عليهم المشار إليهم بالمادة (٣) من هذه اللائحة مناصفة بين صاحب العمل والمؤمَّن عليه، كما تُقسَّم هذه الزيادة بالنسبة للمُؤمَّن عليهم المشار إليهم بالمادة (٧) من هذه اللائحة مناصفة بين الخزانة العامة والمؤمَّن عليه، وذلك ضمن القسط السنوي الذي تُسدِّده الخزانة العامة للدولة للهيئة.

ومع عدم الإخلال بقرار رئيس مجلس الوزراء الذي يصدر في شأن المؤمَّن عليهم العاملين بالأعمال الصعبة والخطرة يُراعَى ألا تتجاوز إجمالي نسبة الاشتراكات ٢٦٪.

ونصت المادة ٢٦٩، على أنه بالنسبة للمستحق من فئة العمالة غير المنتظمة يحدد دخله بالحد الأدنى للأجر في قانون العمل، وفي حالة عدم تحديد حد أدنى للأجر بقانون العمل يعتد بالحد الأدنى لأجر الاشتراك بالقانون، مع ضرورة خصم حصة العامل في اشتراكات التأمين الاجتماعى عن هذا الأجر.



«أجيال العصر الرقمي»



(٣) أجيال عصر الرقمنة

يُعد مفهوم الجيل Generation مفهومًا أساسيًا في دراسة وتفسير الظواهر المُرتبطة بالتطور التاريخي، وتحليل العوامل المُحددة للتغير الاجتماعي. وعلى الرغم من تاريخية المفهوم، حيث إنه ذو أصل إغريقي، إلا أن بلورته بالمعنى الحالي لم تتطور إلا مُنذُ منتصف القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في أوروبا مع ميلاد الحركات التي قادها الشباب، وكنتاج للتحوُّلات التاريخية التي صاحبها تنامي تيارات فكرية لفهم وقراءة التاريخ بنهج علمي من خلال طرح مفهوم الجيل كأداة منهجية لقياس الزمن

هؤلاء "الأولاد الذين يدخلون تجديدًا في ألعابهم سيكونون مما لا يُمكن تجنبه أن ينموا رجالًا ذوي طابع آخر، غير طابع أولاد عصور سالفة. وإن التغيير الذي طرأ على نفوسهم سيؤدي إلى طلب نوع مختلف من الحياة، وذلك سيؤدي إلى اشتهاء نظم وقوانين مُختلفة".

أفلاطون، كتاب القوانين

التاريخي. وعلى الرغم من ظهور الجيل كأداة لقياس الزمن التاريخي، إلا أن علماء الاجتماع قد ذهبوا إلى أن تعريف الجيل لا يقتصر على المدة الزمنية، أو الفترة الزمنية بين ولادة الآباء وولادة أبنائهم، ولكن يرتبط بالسياق التاريخي والاجتماعي العام المُميز لتلك الحقبة والذي يكسبها لمن ولدوا ونشأوا خلالها. فمفهوم الجيل، كما عرَّفه عالم الاجتماع "كارل منهايم" في كتابه "مشكلة الأجيال" هو "مجموعة من الأفراد ذوي الأعمار المُتشابهة شهد أعضاؤها حدثًا تاريخيًا جديرًا بالملاحظة في غضون فترة زمنية معينة".

وبناءً على ذلك لم تعُد الفترة الزمنية وحدها هي التي تحدد عمر الجيل أو تعرفه، بل ما يشهده هذا الجيل من أحداث تشكل هويته، والاشتراك في الإقامة في مجتمع مُعين ومُعايشة أحداث وخبرات مُعينة تؤثر على أفكار وقيم ورود أفعال أبناء هذا الجيل إزاء هذا الموقف. ويوسع العلماء من مفهوم الجيل، فلا يقصرونه على المدى الزمني فحسب، بل يربطونه بخصائص مُعينة في الجيل ذاته، وهم يختلفون في ذلك وفقًا لرؤيتهم لطبيعة التاريخ وحركته، هل يسير إلى الأمام تجاه التقدم، أم يسير في انحدار وأزمة، وفقًا لما ذهب إليه "ابن خلدون". فإذا كان التاريخ في اتجاه التقدم، فإن الأجيال ستكون "تراكمية" تقدمية عندما يضيف كل جيل إلى سابقه، ومن ثم فإن الأجيال الحالية هي أجيال تقدمية نقلت المُجتمع من التقليد إلى الحداثة من خلال التعليم واستخدام التكنولوجيا الحديثة. أما إذا كان التاريخ سائرًا إلى أزمة فإن الأجيال ستشكِّل، على نحو ما ذهب أحمد زايد، جينالوجيا انحدارية ينحدر فيها كل جيل عن سابقه.

هذا، وقد تطورت الدراسات الجيلية مُندُ النصف الثاني من القرن العشرين لتأخذ في اعتبارها مُتغيرات عديدة غير تلك السالفة مثل: التغيرات الديموغرافية، الاتجاهات، الثقافة العامة، الطفرات التي حدثت في تقنيات الاتصال والأجهزة المحمولة، والأجهزة القابلة للارتداد، وشبكة الإنترنت بأجيالها المُختلفة من حيث السرعة، الذكاء الاصطناعي، التحكم في الأشياء عن بعد، وكلها مُتغيرات ساهمت في جعل تحديد الأجيال الحديثة مرتبطًا بالخبرات الحياتية وسرعة التغير.

وتُشير الأدبيات المعنية بدراسة الأجيال إلى عدد من الأجيال، التي سبقت جيلي Z وألفا، في العالم الحديث، يقسمها البعض إلى أربعة بينما يقسمها البعض الآخر إلى ستة أجيال، وأيًا كان التقسيم، فإن ما يعنينا أجيال العصر الرقمي الذي مُنح وسمه للشباب ليصبحوا "أجيال العصر الرقمي". وهذه الأجيال هي:

١٩٢٨ الجيل الأعظم، وهو الجيل الذي ولد قبل ١٩٢٨
 وهو الجيل الذي أنقذ العالم في الحرب العالمية الثانية.

7- الجيل الصامت، الذي ولد بين عامي ١٩٤٥- ١٩٤٥ وهو الجيل الذي شهد في طفولته الكساد العظيم في الاثينيات القرن العشرين وخلال الحرب العالمية الثانية، وهو جيل يُقدِّر السلطة ونهج الإدارة من أعلى إلى أسفل ويُسمَّى بالصامت نظرًا للدرجة العالية من الالتزام وملكية العقل المدنى.

٣- جيل أطفال الرخاء Baby Boom G، أو جيل الطفرة السكانية المولود بين عامي ١٩٤٥-١٩٦٨، أو قبل ذلك بقليل، وهو الجيل الذي شهد في طفولته الرخاء الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ويُطلق على أفراده مُدمني العمل.

3- جيل X المولود بين عامي ١٩٦٥- ١٩٨٠ ويُطلق عليه جيل الموسيقى، أو جيل التلفزيون، وهو جيل مُحب للعمل، يعمل دون قيود، لذلك فهم أميل إلى ريادة الأعمال والموازنة بين العمل والحياة.

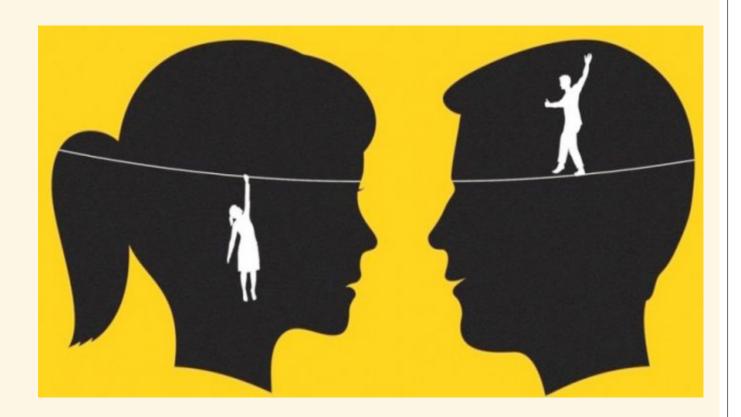
٥- جيل Y أو جيل الألفية المولود بين ١٩٨٠-١٩٩٥ وهو جيل التكنولوجيا وبداية تكوين الأجيال الرقمية أو أجيال ما بعد الألفية، زد Z، وألفا Alpha، وهي الأجيال التي تنطبق عليها كل ملامح العولمة، والمُعول عليها قيادة كل خطط التنمية لكل دولة من دول العالم خلال الخمسين عامًا القادمة.

٦- جيل ٢ الذي ولد مُنذُ مُنتصف التسعينيات وحتى نهاية العقد الأول من الألفية، وهو جيل يقع زمنيًا بين جيلين وتجمعه قواسم مُشتركة معهما وتفصله في الوقت نفسه اختلافات بين كل منهما وهما: جيل ٢ الذي يسبقه وجيل ألفا Alpha الذي يليه، وأهم ما يجمع الأجيال الثلاثة أنها نشأت في الزمن الرقمي، التي تُعد شبكة الإنترنت أهم معالمه وأكثرها تأثيرًا. وغالبًا ما يُطلق عليه جيل الرقمنة أو جيل تكنولوجيا المعلومات، وهو جيل أكثر مُرونة من الجيل السابق عليه (Y) ولكنه يتسم بالقلق والميل إلى الاكتئاب، فقد شهد أبناء هذا الجيل التحول الهائل نحو العولمة، ويُمثل المنتمون إليه نسبة كبيرة من سكان العالم (ثلث سكان العالم تقريبًا) ويتسم بخصائص تُميزه عما سبقه من أجيال. ولقد قام برنسكي Prensky بإطلاق مُصطلح "المواطنين الرقميين" على أبناء هذا الجيل حيث إنه على اتصال دائم بالأجهزة الرقمية بهدف ممارسة أنشطة مختلفة اجتماعية، وترفيهية، أو للبحث عن المعلومات والتسوق، لذلك يُشكل أبناء هذا الجيل ركَّنًا أساسيًّا في العالم من حوله.



يسري مصطفى

يحدث ولكن!



الكثيرون أن الحديث عن مساواة النوع الاجتماعي يتصور وحقوق النساء حديث من أجل النساء فقط، بل يصل البعض أو يحلو لهم تصور ذلك وكأنه جزء من حملة أو حتى مؤامرة ضد الرجال. وفي الحقيقة أن هذا المفهوم المغلوط شائع، حتى بين من يدافعن أو حتى يدافعون عن النساء. وببساطة إن الموضوع ليس حربًا أو مؤامرة، فالحروب وسوء الفهم حاصل بالفعل في العلاقات الاجتماعية القائمة على عدم المساواة والتمييز بين الرجال والنساء، ومهمة الطامحات والطامحين في تحقيق المساواة ووقف كافة أشكال التمييز، هي، أولًا وقبل كل شيء، الحفاظ على الكرامة الإنسانية للجميع،

الرجال والنساء على حدِّ سواء. وعلى هذا الأساس فسوف يكون

هدف سلسلة المقالات التي ستصدر تحت هذا العنوان من المجلة، هي طرح واستعراض قضايا ذات صلة بمساواة النوع الاجتماعي من الواقع المصرى لبيان كيف أن الخلل في العلاقات الاجتماعية بين الرجال والنساء، وإن كان يضر النساء بالأساس إلا أن هذا الضرر يعم ويصيب النظام الاجتماعي بأكمله، وقد يكون الرجال أنفسهم ضحايا نظام اجتماعي وثقافي يظنون أنه يعلى من شأنهم، ويشبع رغبتهم في ذكورة وهمية.

لا شك، أن تناول هذه القضايا، والتي لا زالت تتسم بقدر من الحساسية وعدم الاعتراف من قبَل الكثيرين، يتطلب مناقشة بعض المفاهيم المغلوطة عن الذكورة والأنوثة والأدوار الاجتماعية لكل من الرجال والنساء. ولكن هذا لا يعنى الاستغراق في الكلام



النظري، ولكن ينبغي استعراض هذه المفاهيم من خلال وقائع وأحداث ومظاهر اجتماعية ترتبط بواقعنا المعاش. ونظرًا لطبيعة المجلة، فإن الجانب الفكري له أهمية، فثمة رسالة تسعى لتحقيقها وهى المساهمة في تأسيس وعي وثقافة ترتكز على القيم الإنسانية السامية والتي تدعم احترام الكرامة الإنسانة والمساواة وعدم التمييز.

وبالنسبة للمهتمين والمهتمات فإن التحليل الثقافي المتعلق بالأدوار الاجتماعية للرجال والنساء، يطرح علينا الكثير من القضايا التي تشغل تفكيرنا منذ زمن وتزداد حدتها اليوم بسبب التطورات التي نعيشها في ظل العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومنها عمليات بناء الهويات الثقافية في عالم اليوم والتي باتت تمس بشكل مباشر المفاهيم الثقافية السائدة عن الذكورة والأنوثة، وتدفعنا نحو الاصطدام بأشكال التنميط الثقافي لأدوار الرجال والنساء السائدة، بل وتعيد إنتاج أشكال قديمة وجديدة من التنميط.

وفى الواقع أن موضوع مساواة النوع الاجتماعي، والذى يتم النظر إليه وكأنه عنوان فرعي وخاص، هو مدخل أساسي لفهم قضايا الثقافة بشكل عام ومنها التنوع الثقافي وقبول الاختلاف، ومواجهة الفقر والتهميش والاستبعاد الاجتماعي. ومن ثم فإن أية مبادرات من أجل الإصلاح الثقافي والاجتماعي لا يمكن بأي حال أن تتجاهل منظور النوع الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، فإن مقالات هذه المجلة ستراعي الربط المنهجي بين الخاص والعام، بمعنى تناول قضايا ذات صلة بالواقع المعاش، قد تبدو خاصة جدًّا مثل العادات والتقاليد السائدة، أو ممارسات اجتماعية وثقافية مُستَحدثة، أو الصحة أو التربية، أو حتى أمور تتعلق بالموضة والأزياء، والعلاقة بالجسد، وبيان كيفية ارتباطها بقضايا أكبر مثل الهويات والعولمة والنظم الاجتماعية والثقافية والمواطنة وطبيعة ممارسة السلطة في مجتمعاتنا.

وبقدر الأهمية الفكرية لتناول موضوع مساواة النوع الاجتماعي، فإن أهميته الاجتماعية هي الهدف الأساسي، وخاصة بالنسبة للفئات الشابة التي باتت تعيش علاقات متوترة بسبب الفجوة بين تطورات الواقع وجمود الذهنيات. فقد أصبحنا نعيش في واقع تتغير فيه المفاهيم والأدوار بوتيرة سريعة، وهذا في حد ذاته يؤدي إلى توترات وسوء فهم وتوقعات خاطئة بين الجنسين. ولذا ليس غريبًا أن تشير الإحصاءات إلى تزايد معدلات الطلاق بين الشباب حديثي الزواج. ولا شك أن هذه الوضعية المتوترة لها أسباب عديدة اجتماعية وثقافية، وفي مقدمتها المفاهيم والتوقعات المغلوطة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل تصحيح هذه المفاهيم، إلا أن مصادر المفاهيم المغلوطة أقوى وأكثر فعالية. وبالتالي فإن الإسهام في تعزيز جهود الإصلاح الثقافي على أسس علمية وإنسانية مسألة على درجة كبيرة من الأهمية.

إننا جمعيًا -رجالًا ونساء- نمتك وعيًا وقَنَاعات، وهذا الوعي وهذه القناعات تشكّلت بفعل عوامل عديدة منها الصحيح والمغلوط، ومنها الصالح والطالح، وجميعنا لنا تحيزاتنا والتي تجعلنا نختار هذه الفكرة ونتجاهل تلك، ولنا مصالحنا التي تجعلنا ندافع عن الأفكار التي تحققها وتخدمها. فثمة قضايا نتعامل معها وكأنها أمور طبيعية ومستقرة، ولكن النظر إليها نظرة تحليلية معمقة وسلسة قد يكشف لنا عن جوانب أحرى خافية عنا بحكم الأفكار الثقافية المسبقة. فنحن نرى الأشياء بعيون ثقافية، كل حسب خلفياته وتشئته ومصادره للمعرفة، لكن النظرة النقدية هي التي تجعلنا نفكر خارج الصندوق لنرى ما لا نراه. ولذا فإن التفكير النقدي هو السبيل للتحرر من سجن المُسلَّمات الثقافية والبحث عن كل مُشتَرك يحقق الكرامة الإنسانية، وهذا هو الانحياز الأساسي الذي يمكن أن يربط بين الكاتب والقارئ.

التعليم الفني.. أول الطريق



مصربها أكثرمن ٦ ملايين بائع متجول

العنوان: مربع 1331 شارع الدكتور أحمد زكي -النزهة الجديدة - القاهرة - مصر

العنوان البريدي: صندوق 162 - 11811 - بانوراما - القاهرة التليفون: 8/7/6/ 1425 1425 00 002

البريد الإلكتروني: info@ceoss.org.eg

www.ceoss-eg.org







/ceoss

